إشكالية الإفتاء في آسيا

دراسة تحليلية وصفية

إعداد الباحث

عبد الله عبد الله محمد علي سلامة

باحث دكتوراه

كلية الدراسات الأسيوية

جامعة الزقازيق – مصر

إشكالية الإفتاء في آسيا –دراسة تحليلية وصفية

عبد الله عبد الله محمد عبده سلامة
قسم الأديان ، كلية الدراسات والبحوث الأسيوية ، جامعة : الزقازيق، مصر
البريد الإلكتروني : abdallahsalamh1989@gmail.com

ملخص البحث:

هذا البحث يهدف إلى معالجة إشكاليات الفتوى والإفتاء في آسيا والكشف عن الفتاوى الشاذة خاصة في إندونيسيا وإظهار أثر الفتاوى الشاذة على المجتمع وإبراز الجانب الإنساني في الفتوى ، وأوضح البحث أن الإفتاء من الأمور الضرورية في الإسلام، وقد تطور فخصصت له هيئات ومؤسسات في كل قطر من الأقطار، وفي المبحث الأول جاء لبيان تاريخ الإفتاء في آسيا كما أوضح المبحث الثاني مؤسسات الإفتاء في آسيا وكيفية تنصيب المفتي جاء فيه بيان شروط المفتي وآلية تنصيبه وأهم مهامه ومدى إلزامية الفتوى في آسيا كما أوضح المبحث الثالث إشكالية الإفتاء في الصين جاء فيه التعرف على أهم الجمعيات المعنية بالإفتاء فيها وأهم أعمالها كما أوضح المبحث الرابع إشكالية الإفتاء في ماليزيا بين فيه الباحث أهم الإشكاليات التي تواجه الإفتاء المعاصر في ماليزيا ثم ختم البحث ببيان أهم النتائج والتوصيات التي تبين مدى أهمية الموضوع وبيان علاجه .

الكلمات الافتتاحية : إشكاليات ، إفتاء ، آسيا ، تحليلية ، وصفية.

The problem of Fatwa in Asia - a descriptive and analytical study

Abdullah Abdullah Mohamed Abdou Salamah
Section: Theology ,Faculty, Institute of Asian Studies and Research Zagazig University,Egypt .
Email: abdallahsalamh1989@gmail.com

Abstract:
This thesis aims to address the problems of Fatwa in Asia, to reveal incorrect fatwas, especially in Indonesia, with the aim of showing the impact of incorrect fatwas on society, and to highlight the humane aspect of fatwas.The research clarifies that Fatwa is one of the necessary and significant issues in Islam. Since it developed, the bodies and institutions have been allocated to it in every country.The first section, explains the history of Fatwa in Asia. The second section clarifies Fatwa institutions in Asia and how Muftis are appointed. Moreover, the conditions for Mufti, the mechanism for his appointment, his most important tasks, and the extent of the obligation of fatwas in Asia. The third section clarifies the problem of Fatwa in China, in which the researcher identifies the most important associations concerned with Fatwa in China and its work.The fourth section, clarifies the problem of Fatwa in Malaysia, in which the researcher explains the most important problems facing contemporary Fatwa in Malaysia. Then the research concluded with a statement of the most important findings and recommendations that show the importance of the subject and its treatment

Keywords: problems - fatwa - Asia - analytical - descriptive.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد؛

فإن الفتوى من أهم المناصب الدينية وأعلاها قدرًا وأكثرها أثرًا وأعظمها خطرًا؛ لأنها إخبار عن الله تعالى في بيان حكمه، فإن المفتي موقع عن ربِّ العالمين، وقائم في الأمة مقام النبي ﷺ.

ولئن كانت حاجة الأمة إلى الفتوى كبيرة فيما مضى، فإن الحاجة إليها في هذه الأيام أشد وأبقى؛ لكثرة النوازل التي لم يخطر ببال العلماء الماضين وقوعها، فكانت الحاجة إلى الإفتاء فيها شديدة لبيان حكمها.

ومع تعدد القنوات الفضائية والإذاعات المسموعة صارت الفتوى تصدر من غير أهلها ومن لا يُحسن الوقوف على أمورها، ومازال أهل العلم لمقام الفتوى هيابين وللحديث فيها متقين حتى ترجم الإمام الدارمي ؒ: "باب من هاب الفتيا".

ولهذا كان من تولاها بعد كان نائبا عن الله ورسوله عن هذا المنصب، فالمفتون هم ترجمان القرءان، وهم الموقعون عن ربِّ العالمين ولا شك أن الإفتاء منصب جليل وعمل مبارك فضيل، أهله هم خيرة العلماء، ورجاله هم صفوة الفقهاء، والماهرون به هم الأولياء النبلاء، يقول الإمام الشافعي ؒ: "إن لم يكن الفقهاء أولياء الله في الآخرة فما لله ولي"، والحاجه إليهم أعظم من الحاجة للطعام والشراب وطاعتهم مقدمة على طاعة سائر الأنام.

ولقد تهيبّ السلف من هذا المنصب الخطير لما تحتويه الفتوى من أحكام وشروط وآداب ينبغي توافرها في القائمين بتلك العملية، خاصة في هذا الزمان الذي تطورت فيه التكنولوجيا بشكل ملحوظ حتى ظهر ما يُعرف بالفتاوى الإلكترونية، وكثرت الفضائيات حولها وتصدر لها الكثير ممن ليسوا من أهلها ممن يدّعون العلم والفهم،

وهم أجهل ما يكونوا بأحكام الشرع الشريف؛ فأصبحت الأمة تعاني اليوم من ازدواجية واضطراب كبير في أمر الفتوى جعل الناس في حيرة من أمرهم.

وقد استعنت بالله تعالى أن أتقدم بهذا الموضوع وهو:

إشكالية الإفتاء في آسيا دراسة تحليلية وصفية

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الإفتاء في آسيا.

المبحث الثاني: مؤسسات الإفتاء وكيفية تنصيب المفتي.

المبحث الثالث: إشكالية الإفتاء في الصين.

المبحث الرابع: إشكالية الإفتاء في ماليزيا.

أسباب اختيار الموضوع

١- قلة الأبحاث التي تناولت هذا الجانب من تاريخ الافتاء في إندونيسيا.

٢- بيان الحقائق التي تناولت الفتوى في إندونيسيا.

٣- إبراز الجانب الإفتائي في إندونيسيا.

٤- إظهار مدى ارتباط الفتوى بالأمن المجتمعي.

إشكاليات البحث

والبحث التحليلى الوصفي يتطلب من الباحث تتبع الفتاوى وأثرها في آسيا عامة، وفي إندونيسيا خاصة، ومن هنا تظهر إشكاليات البحث والتي تتلخص في النقاط التالية:

١- تحديد الفتاوى الشاذة.

٢- الوقوف على أثر الفتاوى الشاذة.

وهذا يتطلب عدة فروض لحل هذه الإشكاليات والتي منها:

١- تتبع الفتاوى وأثرها على الفرد والمجتمع.

٢- المقارنة بين الفتوى الشاذة والفتوى المنضبطة.

أهمية الموضوع

الموضوع الذي نتقدم به للبحث والدراسة يعد موضوعًا جديدًا يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، ويفتح آفاقًا أخرى للباحثين في إشكاليات الفتوى في آسيا عامة وفي إندونيسيا خاصة.

الأهداف والغايات

ويهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١- معالجة إشكاليات الفتوى والإفتاء في آسيا.

٢- الكشف عن الفتاوى الشاذة في إندونيسيا.

٣- إظهار الفتوى الشاذة على المجتمع.

٤- إبراز الجانب الإنساني في الفتوى.

المنهج المتبع

وسأتبع بمشيئة الله تعالى ومعونته (المنهج التحليلي الوصفي) على قدر جهدي واستطاعتي والله المستعان.

مدخل

الإفتاء من الأمور الضرورية في الإسلام، وقد اهتم النبي صلى الله عليه وسلم به، ومارسه بنفسه، كما اهتم بتدريب الصحابة على الإفتاء حتى يستطيعوا تحمل هذه المسئولية العظمى، فهذا علي بن أبي طالب ﷺ يقول: بعثني رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن، فقلت: إنك تبعثني إلى قوم يسألونني ولا علم لي، قال: فوضع يده على صدري وقال: "إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، فإذا قعد بين يديك الخصمان، فلا تقض حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك"، قال علي: فما زلت قاضيًا وما شككت في قضاء بعد(١).

وعلى هذا المنهج سار صحابة النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم، حيث كان للإفتاء منزلة خاصة عندهم، ولا يتولى شؤنه إلا من بلغ درجة من العلم والفقه والحديث، وكان يُعقد للإفتاء مجالس خاصة، وكان قديمًا مقر هذه المجالس في المساجد ومجالس العلم، وقد يكون أيضًا في مقر القضاء، حيث الإفتاء والقضاء قرينان متلازمان.

وبعد اتساع الرقعة الإسلامية ودخول الإسلام على كثير من البلدان وخاصة في قارة آسيا كان اهتمام الولاة بنشر تعاليم الدين الإسلامي الصحيح، والإجابة على تساؤلات الناس فيما يُستجد لهم.

وقد قيد الله تعالى للإفتاء في آسيا خاصة أئمة أعلام على مر الزمان والأعوام قاموا بحق هذا المنصب وذاع صيتهم، في بلاد الحرمين، وفي الهند وباكستان، وبلاد أفغانستان وأندونيسيا وغيرها.

وقد نال الإفتاء حظه من التطور والتقدم، قد خصصت دور وهيئات ومؤسسات للإفتاء في كل قطر من الأقطار، وأصبح لكل هيئة أو مؤسسة للإفتاء قواعد منظمة

(١) أخبار القضاة، أبو بكر محمد بن خلف بن حيان البغدادي الملقب بوكيع، المتوفى سنة ٣٠٦هـ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م، ٨٧/١.

تعمل وفقا لها، وتنظم عملها وشؤنها، وأيضًا تنص هذه القواعد على شروط من يتولى هذا المنصب، والمنهج المتبع في الإفتاء.

ونتعرف في هذا الفصل على تاريخ نشأة الإفتاء في قارة آسيا، وذلك بعد دخول الإسلام إليها، وتطور الإفتاء مع تطور الزمن، وولاية تنصيب المفتي وشروطه ومهامه، وذلك من خلال ما يلي:

المبحث الأول
نبذة تاريخية عن الإفتاء في آسيا

بداية ظهور الإفتاء في آسيا:

تعتبر قارة آسيا هي شعلة البداية لانطلاق الإسلام إلى ربوع الأرض، فقد خرج الإسلام من شبه الجزيرة العربية إلى أقطار الأرض قاطبة، ووصل الإسلام إلى بلاد شرق وجنوب آسيا (بلاد الصين، والهند، وباكستان، وغيرها) عن طريق التجار المسلمين وتعاملاتهم مع أهل هذه البلاد.

أما الإفتاء في القارة فقد كان لكل من بلد من هذه البلاد ظروفها الخاصة بها للإفتاء، فقد كان الإفتاء قديما في بلاد الحرمين من خلال دروس العلم، وكان معقل الإفتاء في المسجد الحرام والمسجد النبوي، وبعد قيام المملكة العربية السعودية ومع التطور والتقدم أسست في المملكة السعودية ما يُعرف باللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وقد يطلق عليها اللجنة الدائمة للإفتاء، أو اللجنة الدائمة للفتوى، وهو الاسم الذي تعرب به عن نفسها في الفتاوى الأخيرة، وهي فرع من هيئة كبار العلماء ولها وظيفتان رئيستان:

الأولى: إصدار الفتاوى الفردية للناس والرد على أسئلتهم شفويًا أو كتابيًا.

والثانية: إعداد بحوث في المسائل التي تحتاج هيئة كبار العلماء النظر فيها[1].

وقد صدر الأمر الملكي رقم (١٣٧/١) وتاريخ ١٣٩١/٧/٨هـ بإنشاء هيئة كبار العلماء، وجاء في المادة الرابعة منه ما نصه: «تتفرع عن الهيئة لجنة دائمة متفرغة، يختار أعضا ؤها من بين أعضاء الهيئة بأمر ملكي، وتكون مهمتها إعداد البحوث وتهيئتها للمناقشة من قِبل الهيئة، وإصدار الفتاوى في الشئون الفردية وذلك بالإجابة

(١) ينظر: منهج الفتوى للجنة الدائمة للبحثو العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، دراسة أصولية تطبيقية موجزة، د. عبد الرحمن بن عبدالله الجبرين، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ص٢٥.

على أسئلة المستفتين في شئون العقائد والعبادات والمعاملات الشخصية، وتسمى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، ويلحق بها عدد من الباحثني».

وجاء في المادة الثامنة من اللائحة المرفقة بالأمر الملكي ما نصه: «لا تصدر الفتاوى عن اللجنة الدائمة إلا إذا وافقت عليها الأغلبية المطلقة من أعضائها، على أن لا يقل عدد الناظرين في الفتوى عن ثلاثة أعضاء، وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحًا»(١).

وفي الأردن: أُسست دائرة الإفتاء في المملكة الأردنية الهاشمية في عام (١٩٢١م). وكانت منذ تأسيسها تعتمد في الفتوى المذهب الحنفي والذي كان معمولًا به في أيام العهد العثماني، وكان المفتي يُجيب الناس على أسئلتهم سواءً منها ما يتعلق بالعبادات أو المعاملات أو الأحوال الشخصية، وكان يعيّن إلى جانب كل قاضٍ مفتٍ في المدن الكبيرة والصغيرة، ويستعين القاضي بالمفتي على حل المشكلات الاجتماعية، كما أن المفتي يُحيل إلى القاضي الأمور التي لا تدخل تحت اختصاصه مما يحتاج إلى بينات وشهود(٢).

وبقي الإفتاء على هذا الحال حتى تم تعيين الشيخ حمزة العربي مفتيًا للمملكة سنة (١٩٤١م) بإرادة سامية، وفي سنة (١٩٦٦م) صدر نظام الأوقاف الإسلامية واشتمل الفصل التاسع منه على تنظيم شؤون الإفتاء، وكان المفتي يرتبط بوزير الأوقاف، ولذا نص النظام على أن المفتي العام يعقد بالاشتراك مع مدير الوعظ والإرشاد اجتماعات دورية للمفتين لتوجيههم وتنظيم أعمالهم؛ وذلك لأن المفتين كانوا يقومون بالوعظ والإرشاد أيضًا.

ومع تطور نظام التنظيم الإداري لوزارة الأوقاف وتطور معه نظام الإفتاء، فتم استحداث دائرة للإفتاء سنة (١٩٨٦م)، لكن بقي المفتي مرتبطًا بوزير الأوقاف والذي

(١) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث، مجموعة باسم فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ٢٧/١.
(٢) ينظر: منهج دائرة الإفتاء العام الأردنية في الفتوى، خالد علي هطبول، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، ٢٠٢٠م، ص٨.

قد يكون في بعض الأحيان ليس من ذوي الدراسات الشرعية؛ ولذا ظل قاضي القضاة يرأس مجلس الإفتاء لأن قاضي القضاة لا بد أن يكون مؤهلًا تأهيلًا شرعيًا[١].

وفي عام (٢٠٠٦م) صدر قانون يقضي باستقلال دائرة الإفتاء العام عن وزارة الأوقاف وغيرها من الجهات الرسمية، وأصبحت رتبة المفتي تعادل رتبة وزير في الدولة، وبهذا استقل الإفتاء عن أجهزة الدولة الأخرى، وما يزال العمل جاريًا لترتيب شؤون الفتوى ودعمها بالفقهاء والمتخصصين بعلوم الشريعة الإسلامية.

مهام دائرة الإفتاء كما حددها القانون:

وقد حدد القانون مهام الدائرة وواجباتها على النحو الآتي:

- الإشراف على شؤون الفتوى في المملكة وتنظيمها.
- إصدار الفتوى في الشؤون العامة والخاصة وفقًا لأحكام هذا القانون.
- إعداد البحوث والدراسات الإسلامية اللازمة في الأمور المهمة والقضايا المستجدة.
- إصدار مجلة علمية دورية متخصصة تعنى بنشر البحوث العلمية المحكَّمة في علوم الشريعة الإسلامية والدراسات المتعلقة بها.
- التعاون مع علماء الشريعة الإسلامية في المملكة وخارجها فيما يتعلق بشؤون الإفتاء.
- تقديم الرأي والمشورة في الأمور التي تعرض عليها من أجهزة الدولة[٢].

وأما في وسط آسيا: حيث بلاد التركستان، حيث حظيت هذه البلاد بالاستقلال سنة ١٩٩١م، وأهل هذه البلاد يحبون الإسلام حبًا كبيرًا ويقبلون عليه ويلتزمون بتعاليمه، ففي جمهورية كازخستان التي يتبع مسلموها المذهب الحنفي، وقد كان قبل

(١) ينظر: موقع دائرة الإفتاء العام الأردنية، تاريخ الإفتاء العام (الموقع الرسمي على الإنترنت):
https://www.aliftaa.jo/ShowContent.aspx?Id=#٣٩.Yo٠GUNzP٢zc

(٢) ينظر: قانون الإفتاء لسنة ٢٠٠٦م، المادة: ٤، ٥، والفقرة أ من المادة: ٦، منشور بالجريدة الرسمية الصادرة عن رئاسة الوزراء، وموقع دار الإفتاء العام الأردنية.

سنة ١٩٩٠م كانت الفتاوى للمسلمين محدودة، وكانت الفتوى مركزة في الإدارة الدينية في طشقند، وبعد استقلال الإدارة الدينية لمسلمي كازخستان أصبحت هي الجهة المختصة بالإفتاء، وليست هناك جهة أخرى لذلك. والمفتي العام هو رئيس الإدارة الدينية لمسلمي كازخستان.

وفي ماليزيا: مع تطور الإسلام في الجهاز الإداري للدولة خصوصًا بعد الاستعمار البريطاني، شهدت مؤسسة الإفتاء إنشاء وترتيب منظمة الإفتاء وهيكلها، وكان ولا زال لمؤسسة الإفتاء في ماليزيا مكانتها الخاصة، حتى في القانون الماليزي(١).

وفي ماليزيا توجد هيئتان أو مرحلتان للفتوى، هما هيئة الفتوى في المستوى الوطني الفيدرالي، وهيئة الفتوى في مستوى الولاية. وقد تأسس المجلس الوطني للشؤون الإسلامية بماليزيا، الذي يرأسه رئيس الوزراء بموافقة مجلس الملوك(٢) الماليزي في اجتماعه الواحد والثمانين (٨١) في ١٧ أكتوبر ١٩٦٨م(٣).

ويعمل المجلس الوطني كمنسق للأحوال الإسلامية في المستوى الوطني (الفيدرالي) في ماليزيا، ومكانة هذا المجلس أنه أعلى سلطة دينية ومرجع في جانب الأحكام الدينية والقضايا المعاصرة والمشاكل التي تطلب الفتوى، ويشمل ذلك مجال العقيدة والشريعة والاقتصاد والغذاء والمواد الاستهلاكية والأدوية الطبية والتكنولوجيا الحيوية وهلم جرا.

---

(1) Hasnan Kasan, 2001 "Institusi Fatwa Dalam Perundangan Negara: Satu Penilaian Menurut Siasah Syar'iyyah". Jurnal Pengajian Umum. Bil, 2 , Bangi UKM, 37.

(٢) مجلس الملوك في اللغة الإنجليزية يطلق عليه (Rulers of Conference)، وفي اللغة الماليزية يطلق عليه (Majlis Raja-Raja)، ويتكون أعضاء مجلس الملوك من كل ملك ولاية – للولايات التي لها ملك -، ورئيس الولاية (Yang Di -Pertua Negeri) للولاية التي ليس لها ملك. ومن شغل هذا المجلس هو تعيين رئيس الملوك ونائبه، ومنه الموافقة وعدمها بالأمور المتعلقة بالأحوال الإسلامية في ماليزيا وغيره. انظر: الدستور الفيدرالي في مادة رقم (٣٨) ١-٦.

(3) Jabatan Perdana Menteri. 1969. Buku Tahunan Malaysia. Kuala Lumpur: Jabatan Percetakan Negara.

كما أن المجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا ينظر ويناقش الأمور المتعلقة بالأحوال الإسلامية التي تمس المصلحة الوطنية (الفيدرالية) أو العامة؛ ولذا من بين عمل المجلس تنسيق الفتاوى في هذا البلد، مما دفع إلى تأسيس لجنة الفتوى الوطنية الماليزية في سنة ١٩٧٠م كما هو منصوص عليه في قوانين المجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا(١).

وعليه: يمكن القول بأن لجنة الفتوى في ماليزيا قد تأسست عام ١٩٦٨م، وهي تابعة للحكومة المركزية، وتتكون من مفت واحد من كل ولاية يعينه ملك الولاية، ويشاركه خمسة من العلماء وعضو من مجلس القضاء، ويتم تعيينهم من مجلس الدولة(٢).

أما مجلس الإفتاء الوطني الماليزي فقد تأسس سنة ١٩٧٠م(٣).

ويأتي تأسيس هذا المجلس انطلاقًا من تعدد مؤسسة الإفتاء في ماليزيا بولاية، مع اختلاف الفتاوى التي يصدرها كل مفت لكل ولاية(٤)؛ وبذلك تكون هذه اللجنة كمؤسسة عليا تضم المفتين من كل ولاية في ماليزيا بغية رسم مناهج مشروعية في الإفتاء وتقويم الفتاوى المختلفة والمتضاربة بين الولايات في ماليزيا حتى تكون مقبولة لدى عامة المسلمين والحكومة على حد سواء.

ومن أهم مهام هذا المجلس تنظيم الأعمال وتقويم الفتاوى وتيسير شؤون الدين الإسلامي في ماليزيا قاطبة، ويتألف أعضاء هذا المجلس من مفت في الولايات الي

(١) ينظر: الفتاوى الشرعية وإشكالية الثبات والتغير: دراسة تطبيقية في الواقع الماليزي، إروان محمد صبري، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث (الفقه وأصول الفقه)، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١١، ص١٩٥.

(٢) نحو تفعيل الإفتاء والقضاء في العصر الحاضر، إعداد نخبة من فقهاء الإسلام وقضاة الشرع الإسلامي، ندوة مجمع الفقه الإسلامي بالهند، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٣٥.

(٣) قانون المجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا، رقم ١١ (A).

(٤) ينظر: مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية، ص٥٨.

فيها مناصب الإفتاء إضافة إلى خمسة علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية والقانون ويختارهم الملك والسلطان(١).

فلجنة الفتوى الوطنية، وإن كانت مؤسسة بقوانين المجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا، إلن أنها ليس لها سلطة في إجبار الولايات في قبول القرارات الصادرة منها، فاللجنة تنسق وتناقش الأمور المتعلقة بالأحوال الإسلامية، وتصدر القرار فيها في المستوى الوطني أي ما يتعلق بمصلحة العامة والمجتمع كله(٢).

أما في مستوى الولاية توجد لجنة الفتوى الخاصة لكل ولاية؛ ولذلك توجد أربع عشرة لجنة للفتوى لأن عدد ولايات ماليزيا هو أربع عشرة ولاية، وهي: برليس (Perlis)، وقدح (Kedah)، وبينانج (Pulau Pinang)، وفيراق (Perak)، وسلانجور (Selangor)، وجنري سمبيلان (Negeri Sembilan)، وملاقا (Melaka)، وجوهور (Johor)، وكلنتان (Kelantan)، وترنجانو (Terengganu)، وباهنج (Pahang) وصباح (Sabah)، وسراواق (Sarawak)، والولايات الفيدرالية (Persekutuan Wilayah)، المكونة من كوالا لمبور (Lumpur Kuala)، وبوتراجايا (Putrajaya)، ولابوان (Labuan)، وكل ولاية من هذه الولايات لها قوانينها وتشريعاتها الإسلامية الخاصة وتسمى بمسمياتها المختلفة وتطبق للسكان المسلمين في تلك الولاية فقط، ولا تعدو لغيرها.

فمثلا المواطن المسلم في (الولايات الفيدرالية) تطبق عليه القوانين الإسلامية الخاصة بالواليات الفيدرالية فقط، ولا يجوز أن تطبق عليه القوانين الإسلامية بولاية (سلانجور) إلا إذا وجد في سلانجور.

فوجود لجنة الفتوى لكل ولاية مطلوب بالقانون، لأن كل ولاية لها تشريعات إدارة الدين الإسلامي الخاصة بها والمقتضية وجود لجنة الفتوى، فمثال تشريعات إدارة الدين

(١) ينظر: مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية، ص٥٩.
(٢) ينظر: الفتاوى الشرعية وإشكالية الثبات والتغير: دراسة تطبيقية في الواقع الماليزي، ص١٩٧.

الإسلامي (سلانجور) ٢٠٠٣م في مادة ٤٦(١)، وتشريعات إدارة الدين الإسلامي (نجري سمبيلان) ٢٠٠٣م في مادة ٤٧(١)، وتشريعات إدارة الدين الإسلامي (ملاقا) ٢٠٠٢م في مادة رقم ٣٤(١)، حيث تنص هذه المواد على: "لابد من وجود لجنة تسمى لجنة الفتوى".

هذه اللجان للفتوى – لكل ولاية– لها مسؤولية محدودة ومقصورة على الولاية على حدة، ويتكون أعضائه من مفت للولاية مع عدد من العلماء المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية والأشخاص المعينين كما هو منصوص في مادة ٤٦(٢) من تشريعات إدارة الدين الإسلامي (سلانجور) ٢٠٠٣م.

وهذه اللجنة لابد أن تتكون من:

أ) المفتي رئيسا.

ب) نائب المفتي.

ج) المستشار القانوني للولاية.

د) عضوان مقترحان من المجلس[١].

ذ) موظف من مكتب الدين الإسلامي بسلانجور، ماهر في الأحكام الشرعية يعيّنه المجلس.

ر) لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن سبعة أشخاص مناسبين يعينهم المجلس.

ز) وموظف من مكتب المفتي يعينه المجلس كسكرتير.

وكان مكتب المفتي في السابق أحد الأقسام في إدارة الدين الإسلامي في الولايات الفدرالية. وفي ذلك الوقت، كان مفتي الولايات الفدرالية المالزية رئيسا لشعبة تعرف باسم "شعبة الإستنباط.

(١) أي مجلس الدين الإسلامي بسلانجور.

وفي الأول أكتوبر ١٩٩٨، عزلت الشعبة عن هيكل "جاوي" عقب إعادة هيكلة هيكل إدارة الخدمة العامة، شعبة تنمية العمليات. وفي المراحل الأولى من عمله، كان المكتب يتألف من ٦ أعضاء فقط.

واعتبارا من عام ٢٠٠٠، يدير هذا المكتب جميع المسائل الإدارية والمالية للمكتب إدارة كاملة مع أمر تخصيص يدار من إدارة رئيس الوزراء. وفي ٣ مارس ٢٠٠٤، أنشئ فرع مكتب المفتي الولايات الفدرالية الماليزية. يعمل مكتب مفتي فرع لابوان في مبنى أوجانا كيوانغان، في الولاية الفدرالية لابوان(١).

ويختلف مجلس الإفتاء الوطني عن لجنة الإفتاء للولاية بأن الأول يتحمل مسؤولية كبيرة نيابة عن الحكومة الماليزية للفصل في كل قضية متعلقة بشؤون الدين الإسلامي وإرشاد المجتمع الماليزي قاطبة نحو الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ويتكون أعضائه من مفت الولايات الماليزية كلها.

والفتوى التي يصدرها المجلس هي اتفاق جميع المفتين الماليزيين وتكون حجة مطبقة على كل الولايات الماليزية، وأما لجنة الإفتاء في الولاية فلها مسؤولية محددة ومقصورة على الولاية فقط، ويتكون أعضاؤها من مفت للولاية مع عدد من العلماء المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية، والفتوى الصادرة من هذه اللجنة تكون حجة مقبولة للولاية فقط ولا تتعدى إلى الولايات الأخرى (٢).

وبهذا يمكن القول بأن الإفتاء في ماليزيا قد حظى باهتمام بالغ من الدولة(٣)؛ وذلك لأن الدولة الماليزية تعتبر الإسلام دين الدولة وبناء على ذلك فإنها نظمت الإفتاء

(١) الموقع الرسمي للولايات الفدرالية الماليزية:
https://muftiwp.gov.my/ar/info-korporat/profil-pmwp/sejarah.

(٢) مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية، د. أنكو أحمد زكي بن أنكو علوي، دار التجديد، كوالالمبور، ط١، ٢٠٠٨م، ص٥٩.

(٣) اللائحة القانونية الفيدرالية ١٩٩٧م، الجزء الأول، الفصل الأول، مطبعة المحلية الماليزية، كوالالمبور، ص١٥.

تنظيمًا قانونيًا وأنشأت مؤسسة خاصة بالإفتاء، وذلك في كل ولاية من ولاياتها، وهناك لجنة مركزية لشؤون الإفتاء تحت رعاية مجلس الملوك الماليزي.

وأما في إندونيسيا: فقد تولى مجلس العلماء الإندونيسي الإفتاء الجماعي الرسمي، وقد أنشئ مجلس العلماء الإندونيسي تاريخ ٧ رجب ١٣٩٥هـ الموافق ٢٦ يوليو ١٩٧٥م لأجل إرشاد المجتمع وتوعية مسلمي إندونيسيا. وتعتبر فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي من أهم المراجع لمسلمي إندونيسيا[١]؛ يتجلى ذلك من المجالات الآتية[٢]:

١- مجال التقنين؛ فإن فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي هي من المراجع لتشكيل القوانين المتعلقة بالأمور الدينية.

٢- مجال إثبات الحكم في المحكمة؛ فإن فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي يمكن أن تكون بينة لإثبات الحكم.

٣- مجال الاجتماع؛ فإن فتاوى مجلس العلماء الإندونيسي تعدّ من سبل توحيد الأمة المسلمة الإندونيسية لكونها تتكون من عدة القبائل والأعراف.

وثمة هيئة تحت سلطة مجلس العلماء الإندونيسي التي تختص بتولية فتاوى المعاملات المالية الإسلامية، وهي الهيئة الشرعية الوطنية، وقد صدر قرار من مجلس العلماء الإندونيسي رقم ٩٩ سنة ١٩٩٩ م على إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية، والهدف الأول إصدار الفتاوى لمنتجات المؤسسات المالية والحلول الشرعية للأمور المتعلقة بالمال والاقتصاد، فكان أول رئيس الهيئة الشرعية الوطنية هو الكياهي الحاج سهل محفوظ -رحمه الله-.

---

(١) الموقع الرسمي لمجلس العلماء الأندونيسي: https://mui.or.id/sejarah-mui/.

(٢) ينظر: فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي، دراسة فقهية مقارنة بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، للطالب يوسدي حق، برنامج الدراسات العليا جامعة محمدية بسوراكرتا، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١ م، ص١١.

المبحث الثاني
مؤسسات الإفتاء وكيفية تنصيب المفتي

المفتي هو الشخص الأكثر تأثرًا بما يحدث على الساحة، وهو أول من يسارع إلى دراسة الوقائع المستجدة وتحليلها والنظر فيها من كل جوانبها المختلفة، مع مراعاة أحوال العرف والعادة ومقاصد الشريعة وإيجاد الحلول الشافية لها، كما أنه يقوم بدور هام في كل كثير من المشكلات التي تحيط بالمجتمع، كما أن على عاتقه تقع مسئولية توعية الناس وتعليمهم الدين الصحيح، وإزالة الأوهام والغموض في فهم أمور دينهم وحياتهم.

شروط من يتولى منصب الإفتاء:

من الضروري أن تتوافر شروط في المفتي أو من يتصدر للإفتاء، فلا بد أن يكون بالِغًا، عاقلًا، ذا مَلكة يقتدر بها على استنتاج الأحكام من مأخذها، وإنما يتمكن من ذلك بشروط، ومنها:

الأول: أن يكون محيطًا بأدلة الشرع المعتبَرة، من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وغيرها من الأدلة المختلف فيها، كالعرف، والمصلحة، وعمل الصحابة وغير ذلك...[١]. والإجماع حُجَّة في الأحكام عند جمهور العلماء[٢].

الثاني: معرفة اللسان العربية، وذلك على وجه يتيسر له به فهم خطاب العرب؛ وذلك لأنها لغة التشريع[٣].

---

(١) انظر: أصول الجصاص، ٣٦٧/٢، والمعتمد، ٣٥٧/٢، والفقية والمتفقه، ٣٣٠/٢، والتلخيص، ٤٥٧/٣، وإحكام الفصول، ص٧٢٢، والمستصفى، ٣٥٠/٢، والإحكام، للآمدي، ١٦٣/٤.

(٢) انظر: إرشاد الفحول: للشوكاني، ص ١٣٥.

(٣) انظر: الرسالة، ص٥١٠، والعدة، ١٥٩٤/٥، والتلخيص، ٤٥٩/٣، وإحكام الفصول، ص٧٢٢، وقواطع الأدلة، ٣٣٠/٢، والمستصفى، ٣٥١/٢-٣٥٢.

الثالث: المعرفة بأصول الفقه[١]؛ وذلك لأنه الآلة التي يتوصل بها للاجتهاد[٢]. وقد ذكر الإمام الرازي – رحمه الله –: "أن أهم العلوم للمجتهد علم أصول الفقه"[٣].

ويقول إمام الحرمين الجويني – رحمه الله –: "ولا يرقى المرء إلى منصب الاستقلال دون الإحاطة بهذا الفن". ويقول الإمام الشوكاني – رحمه الله – عن أصول الفقه أنه: "عماد فسطاط الاجتهاد، وأساسه الذي تقوم عليه أركان بنائه"[٤].

الرابع: فهم مقاصد الشريعة على كمالها[٥]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "مَن فهم حكمة الشارع كان هو الفقيه حقًّا"[٦].

الخامس: تميزه بالفطنة والفهم. فمن الضروري أن تكون لدى المجتهد ملكة فكرية وموهبة عقلية تمكنه من دقة النظر، وسعة التأمل، والتحليل، والاستنتاج[٧]. يقول الإمام الشافعي –وهو يعدد صفات مَن ينبغي له أن يفتي في دين الله–: "ويكون له قريحة بعد هذا"[٨].

ويقول أيضًا: "ومَن كان عالِمًا بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول أيضًا بقياس؛ لأنه قد يذهب عليه عقل المعاني، وكذلك لو كان حافظًا مقصر

---

(١) انظر: التلخيص، ٤٥٧/٣، والمستصفى، ٣٥٣/٢، والمحصول، ٣٦/٦، وشرح تنقيح الفصول، ص٤٣٧، والإبهاج، ٢٧٣/٣، وكشف الأسرار، ٢٨/٤.

(٢) تقريب الوصول، ص٤٣٥، وإرشاد الفحول، ص٢٥٢.

(٣) المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ٤٩٩/٢.

(٤) إرشاد الفحول، للشوكاني، ص٢٥٢.

(٥) الموافقات ١٠٥/٤-١٠٦، والإبهاج ٨/١-٩، وحاشية البناني على جمع الجوامع ٣٨٣/٢، وأصول الفقه، لأبي زهرة، ص٣٨٦.

(٦) انظر: بيان الدليل، ص٣٥١.

(٧) المحصول ٣٠/٦-٣١، والفقيه والمتفقه ٣٣٣/٢، والموافقات ١٠٥/٤-١٠٦، وتقريب الوصول (٤٢٧، والبحر المحيط، ٤٨٩/٤، ٤٩٤، ٥١٦، وشرح الكوكب المنير ٤٥٩/٤-٤٦٠.

(٨) الفقيه والمتفقه ٣٣١/٢-٣٣٢.

العقل... لم يكن له أن يقيس من قبل نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس"[١].

السادس: أن يتميز بالعدالة، والعلم بكيفية النظر، ومعرفة علم الكلام، ومعرفة تفاريع الفقه، وعموم النظر، والإحاطة بكافة العلوم، وبلوغ هذه الرتبة في جميع الأبواب[٢].

السابع: معرفة النّاسخ والمنسوخ: وذلك لِمَا له من أهمية في الوصول لحكم الله تعالى، فليس أقبح للمفتي أو المجتهد من أنْ يستدلّ على حكم الله تعالى بآية نسخها الله تعالى حكمًا وأبقاها نصًا، ومَنْ لم يحط بعلم النّاسخ والمنسوخ لم يستوفِ شروط الإفتاء، ولم يؤمن عليه الزّلل والخطأ[٣].

الثامن: معرفة علوم الحديث: فالاستدلال بالحديث النّبويّ على الأحكام يستلزم العلم بعلوم الحديث، فهذا العلم هو الذي يبيّن درجات الأحاديث، وصحة الاحتجاج بها. ومن أهم أبواب هذا العلم علم الجرح والتّعديل، إذ به تعرف عدالة الرّواة، وضبطهم، وطرق تحمُّلهم وأدائهم، حيث يساعد كلّ ذلك في الحكم على الرّواية ومعرفة درجتها.

وقد جوّز الأصوليون أنْ يعتمد المفتي على الكتب الصحيحة التي ارتضى الأئمة رواتها، أو أنْ يكتفي بتعديل الأئمة الذين سبقوه من علماء الجرح والتّعديل الثّقاة[٤].

التاسع: معرفة العرف: فقد أشار الإمام ابن القيم إلى أنَّ المفتي لا يتمكّن من الحكم بالحقّ إلاَّ بفهم يتضمّن معرفة الواقع وعرف النّاس[١]، والعرف أحد مصادر

---

(١) الرسالة، ٥٥١/١.

(٢) «أصول الجصاص» ٣٦٧/٢، و«المعتمد» ٣٥٧/٢، و«الفقيه والمتفقه» ٣٣٠/٢، و«إحكام الفصول» ص٧٢٢، و«المستصفى» ٣٥٠/٢-٣٥٣، و«الموافقات» ١٠٥/٤-١٠٦.

(٣) انظر: الإبهاج: للسبكي، ٢٥٥/٣، ورضة النّاظر: لابن قدامة، ٣٥٣/١، وإرشاد الفحول: للشوكاني، ص ص ٤٢١، والمحصول: للرازي، ٣٥/٦.

(٤) انظر: الإبهاج: للسبكي، ٩/١، و٢٥٥/٣، وروضة النّاظر: لابن قدامة، ٣٥٣/١، والإحكام: للآمدي، ١٧١/٤، والمحصول: للرازي، ٣٥/٦.

الأحكام الشَّرعيّة عند عدم وجود النّص، وهو: "ما تعارف عليه النّاس وجرى بينهم"[٢] مِمَّا لا يتعارض مع مقاصد الشَّرع وقواعده وأدلته[٣].

ومن شروط الفتوى أنْ يكون المفتي ملمًا بصورة مناسبة بعرف البلد محل الفتوى، وله نوع من الإحاطة بأحوال النَّاس واصطلاحاتهم[٤]، متمكّنًا من الاستدلال بالعرف على ما لا نص فيه، ومدركًا للعرف المتعارض مع النّصوص والأدلة حتّى لا يقع في الخطأ والزّلل باعتباره.

آلية تنصيب المفتي في السعودية: صدر مرسوم ملكي رقم (أ/١٣٧) في ١٣٩١/٧/٨هـ بتأليف هيئة كبار العلماء ويتضمن المرسوم تكوين الهيئة من عدد من كبار المختصين في الشريعة الإسلامية من السعوديين، ويجري اختيارهم بأمر ملكي، ويجوز عند الاقتضاء وبأمر ملكي إلحاق أعضاء بالهيئة من غير السعوديين ممن تتوفر فيهم صفات العلماء السلفيين[٥].

أما في عمان: فقد استحدث منصب الإفتاء في عمان عام ١٩٧٠م، وأصبح منصب المفتي من ضمن المؤسسات التي تقوم عليها الدولة، وتم تعيين أول مفت رسمي لعمان وتقلده العلامة إبراهيم بن سعيد العبري، ويتبع إداريًا وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ومن الضروري التزامه بالضوابط الشرعية للإفتاء، وتواضعه، علمًا

---

(١) انظر: إعلام الموقعين عن ربّ العالمين: لابن قيم، أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، ٨٧/١.

(٢) شرح القواعد الفقهيّة: للزرقا، أحمد بن الشيخ محمد، صحّحه وعلّق عليه مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ط/٢، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، ٢١٩/١.

(٣) انظر: قواعد الفقه: لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الصدف، ببلشرز، كراتشي، ط/١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦م، ٥٧٨/١.

(٤) انظر: إعلام الموقعين، ٨٧/١، وقواعد الفقه، ٥٧٨/١.

(٥) ينظر: منهجية الفتوى في المملكة العربية السعودية في الفترة من عام ١٣١٩ وحتى ١٤٢٥هـ/١٩٠٢م – ٢٠٠٤م، خالد بن مبروك بن عبد الكريم، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم درمان، ٢٠٠٧م، ص١٣٩.

بأن المذهب الرسمي هو المذهب الإباضي، غير أن المفتي لا يتقيد بمذهب الإباضية في الفتوى[١].

أما في أندونيسيا: فقد أصدر مجلس العلماء دليل إثبات الفتوى بشأن الأسس العامة في إثبات الفتوى، وهي:

١- يجب أن تكون الفتوى مبنية على كتاب الله والسنة المعتبرة ولا يخالف المصلحة.

٢- أن لا تخالف الإجماع والقياس المعتبر والأدلة الأخرى كالاستحسان والمصالح المرسلة وسد الذريعة.

٣- مراعاة آراء العلماء أدلتها قبل تقرير الفتوى.

٤- مراعاة آراء الخبراء في المسألة المطروحة.

٥- ترجيح أقوال العلماء عند وجود الاختلاف بينهم مع مراعاة الفقه المقارن والقواعد الأصولية المقارنة المتعلقة بالترجيح.

وأما منهج الفتوى لدى مجمع الفقه الإسلامي فهو على ثلاث مراحل على سبيل الإجمال: مرحلة استكتاب العلماء والباحثين في موضوع الفتوى، ومرحلة دراسة موضوع الفتوى، ومرحلة تقرير الفتوى وتحريرها[٢].

أما في ماليزيا: فلم تنص اللوائح والقوانين في دولة ماليزيا على شروط خاصة لمن يتولى منصب الإفتاء، إلا أن القانون الماليزي أشار – من حيث الجملة – إلى أن لحكومة الوية عن طريق أهل الحل والعقد حق تعيين واختيار من يرونه أهلا وكفء لتقلد هذا المنصب، ومما ورد في ذلك:

---

(١) ينظر: مؤسسة الإفتاء في عمان في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، خلفان بن سنان، المعهد الأعلة لأصول الدين، الزيتونة، تونس ٢٠٠٦م، ص٦٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: منهجية الفتوى لدى مجمع الفقه الإسلامي الدولي لمحمد عثمان شبير، منشور في مجلة إدارة وبحوث الفتاوى، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا، العدد الأول، ٢٠٠٧ م.

"إن الأمير هو الذي يعين من كان صالحًا ومستحقًا لأن يكون مفتيًا للولاية بعد استشارته الوزير الكبير للولاية، وبعد أخذ النصيحة من المجلس المكلف برعاية شؤون الدين الإسلامي والعادات الملايوية في الولاية"(١).

وإذا نظرنا إلى الشريعة الإسلامية من حيث العموم نجد أنها تحدد شروط من يتولى مهمة الإفتاء، كونه أهلا لهذا المنصب ومستحقًا للقيام به، وقد أشار الإمام القرافي رحمه الله إلى ذلك، حيث قال: "لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلا لذلك ويرى هو نفسه أهلا لذلك يريد تثبت أهليته عند العلماء ويكون هو بيقين مطلعا على ما قاله العلماء في حقه من الأهلية لأنه قد يظهر من الإنسان أمر على ضد ما هو عليه إذا كان مطلعا على ما وصفه به الناس حصل اليقين في ذلك وما أفتى مالك حتى أجازه أربعون محنكا"(٢).

ونظرًا للمكانة السامية التي يتمتع بها المفتي في المجتمع الماليزيا، لابد من تمتعه بالأهلية المؤهلة للوصول لهذه المكانة المرموقة. ومن أهم الشروط اللازمة والمؤهلة المطلوبة التي يجب أن يتوفر بها كل مفت قبل نيل منصب الإفتاء في ماليزيا، ما يلي(٣):

١- الإسلام والتكليف: وهذان من بين الشروط الأساسية لمن يتقلد هذا المنصب.

٢- العلم: وهو أن يكون المفتي المعين في ماليزيا خريج كلية الشريعة على نحو ساحق، وهو على الأقل حاصل على شهادة ليسانس في مجال الفقه وأصوله.

٣- العدالة والثقة: أن يكون مستقيما في أحواله، محافظًا على مروءته ودينه.

٤- معرفة أحوال الناس والتفطن لتصرفاهتم، ومراعاة العرف والعادة مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

---

(١) قانون الشريعة الإسلامية (نجري سمبيلن)، رقم ١ لعام ١٩٩١، الفصل ٢٨، ص١٦.

(٢) ينظر: الفروق، أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، د.ت، ٢/١٢٤-١٢٥.

(٣) مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية، ص٨١-٨٧.

وللمفتي أن يلاحظ في فتواه ظروف المستفتي النفسية والإجتماعية، كما عليه أن يراعي ظروف العامة للعصر والبيئة.

أما في طريقة تولية المفتي، إذا استوفى المرء الشروط المطلوبة، فإن تعيينه على مناصب الإفتاء يتم عن طريق الحكومة التي تتحقق من شخصيته عن طريق الاتصال بالناس والسؤال عنه، والبحث عن إمكانية وجود إجازة أحد الأئمة الأعلام له أو تزكية العلماء الكبار له، أو الاستفاضة والشهرة بين الناس، وتناقل الخبر بينهم بكونه أهلًا ومستحقا بهذا الأمر(١).

آلية تنصيب المفتي:

يخضع منصب الإفتاء للحكومة الماليزية، حيث إن لحكومة الولاية حق تعيين المفتي أو القاضي منصب الإفتاء أو القضاء في ماليزيا، فمن واجب الحكومة أن تختار من له علم واسع وافر في الشريعة الإسلامية وفي غيرها من العلوم والمعارف الأخرى، من اقتصاد وسياسة ومعاملات وحقوق وغيرها.

وكذلك عليها أن تبحث عن ذوي كفاءة وأهلية في تقلد هذين المنصبين الخطيرين. ولا بد للحكومة أن تكون حذرة في هذا الشأن حتى لا يتصدى لهذا المنصب جاهل أو من ليس أهلا له، وهذا الأمر منصوص عليه في قانون كل ولاية.

فمثلا: نجد أن القانون قد نص على إسناد هذا الحق للأمير، وذلك في ولاية نجري سمبيلن، حيث جاء:

« إن الأمير هو الذي يعين من كان صالحا ومستحقا لأن يكون مفتيا للولاية بعد استشارته الوزير الكبير للولاية وبعد أخذه النصيحة من المجلس المكلف برعاية شؤون الدين الإسلامي والعادات الملايوية في الولاية»(٢).

(١) مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية، ص٨٧.
(٢) قانون الشريعة الإسلامية (ولاية نجري سمبيلن)، رقم (١) لعام ١٩٩٨، الفصل ٢٨.

والأمير أيضا هو الذي يعين ويولي من سيكون قاضي القضاة، والقاضي للمحكمة الاستئنافية والمحكمة الشرعية العليا بعد الاستشارة مع المجلس لشؤون الدين الإسلامي والعادات الملايوية(١).

وفي اللائحة القانونية لولاية ملقا، جاء:

"إن الأمير هو الذي يعين من كان صالحا ومستحقا لأن يكون مفتيا للولاية بعد استشارته رئيس الوزراء للولاية وبعد أخذه النصيحة من المجلس المكلف برعاية شؤون الدين الإسلامي والعادات الملايوية في الولاية"(٢).

والأمير أيضا هو الذي يعين ويولي من سيكون قاضي القضاة والقاضي للمحكمة الاستئنافية والمحكمة الشرعية العليا بعد الاستشارة مع المجلس لشؤون الدين الإسلامي والعادات الملايوية(٣).

وقد تقرر أيضا في اللائحة القانونية لولاية فولو فينانج: "إن الأمير هو الذي يعين من كان صالحا ومستحقا لأن يكون مفتيا للولاية بعد استشارته رئيس للوزراء للولاية وبعد أخذه النصيحة من المجلس المكلف برعاية المجلس لشؤون الدين الإسلامي والعادات الملايوية في الولاية"(٤).

والأمير أيضا هو الذي يعين ويولي من سيكون قاضي القضاة والقاضي للمحكمة الاستئنافية والمحكمة الشرعية العليا بعد الاستشارة مع المجلس لشؤون الدين الإسلامي والعادات الملايوية(٥).

مهام من يتولى منصب الإفتاء:

(١) المرجع السابق، رقم (٣٧) لعام ١٩٩٨، الفصل ١٩.
(٢) قانون الشريعة الإسلامية، (ولاية ملاك)، رقم (٥) لعام ١٩٩١، الفصل ٢٨، ص٣٦.
(٣) المرجع السابق، ولاية (برسكوتوان)، لعام ١٩٩٣، الفصل ٤١.
(٤) قانون الشريعة الإسلامية، ولاية (فيينج)، رقم (٧)، لعام ١٩٩٣، الفصل ٣٨، ص٦٧.
(٥) المرجع السابق، رقم (١)، لعام ١٩٩٣، الفصل ٣٣، ص١٦.

يحتل المفتي في ماليزيا مكانة سامية، ويتحمل مسئولية عظيمة في الشئون الإسلامية وما يتعلق بها؛ لأنه هو المسئول الأول والرئيسي في تلك الشئون بعد السلطان في كل الولاية.

بل يعتبر المسئول الرسمي لدي الحكومة والمجتمع على حد سواء، عن كل ما يتعلق بشؤون الدين الإسلامي والعادة الماليوية في ماليزيا، ويشارك الحكومة الماليزية في تيسير تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مرفق من مرافق الحياة في المجتمع ومراقبتها حتى لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية(١).

ويمكن القول بأن هناك أدوارًا كثرية ومهامًا مختلفة يتحملها الملفي على كتفه في المجتمع على أنّ أهم أدواره بيان وتبليغ أحكام الشريعة الإسلامية إلى المسلمين، والمفتي أيضًا المسئول الأول والرئيسي بعد السلطان في الشئون الإسلامية وما يتعلق بها في كل ولاية، كما هو منصوص في تشريعات إدارة الدين الإسلامي (سلانجور) ٢٠٠٣م في مادة رقم٤٥:

"المفتي لابد أن يساعد وينصح صاحب السمو "الملك" في كل الأمور المتعلقة بالأحكام الشرعية، وفي كل تلك الأمور لابد أن يكون مسئولًا رئيسيًا في ولاية سلانجور بعد صاحب السمو "الملك"، إلا إذا نصّ غيره في هذه التشريعات".

وإضاقة إلى مهمته في إصدار الفتوى في القضايا المستفتى فيها، فإن المفتي يرأس جميع اللجان المختصة بالشؤون والأحوال المتعلقة بالإسلام في المجلس للشؤون الإسلامية والعادات الملايوية الموجودة في كل الولايات الماليزية، فهو:

١- رئيس بيت المال لمراقبته والتحقق من سيره وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

٢- رئيس لجنة تعيين الإمام واختيار المدرس في المساجد من حيث أنه يدقق ويفحص من كان صالحا لأن يكون إمامًا ومدرسًا في العلوم الشرعية في المساجد.

(١) ينظر: مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية، ص٩٣.

٣- وهو يرأس الحفلات والدورات الدينية التي تقام في المجتمع والحكومة على حد سواء.

٤- رئيس لجنة رؤية الهلال والحساب الفلكي لإثبات بداية كل شهر هجري وتقرير أوقات الصلوات المفروضة في ماليزيا.

٥- هو المفتش في الشؤون والأحوال المتعلقة بالإسلام في كل الولاية على حدة، من حيث أنه يقوم بجولة التفتيش إلى جميع المدارس والمصليات والهيئات الدينية لمراقبة سير تلك الجهات وفق شرع الله تعالى.

والمفتي أيضًا عضو على حسب منصبه في المجلس التنفيذي للولاية؛ ولذلك في بعض الولايات فقط ويشارك النواب في مناقشة وتنفيذ أي مشروع حكومي حتى لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا سيما في المشاريع المقترحة في المجالس التشريعية ويؤدي مسؤوليته أحسن تأدية بإصدار رأيه الديني وإبداء فتواه الشرعية في ذلك، وتنصاع الحكومة لآرائه دون نزاع على الإطلاق.

وعلاوة على ذلك، نظرا إلى العلاقة المتينة والوطيدة بين المفتي والحكومة في ماليزيا، فإن المفتي يتعاون كثيرا مع الحكومة لترشيد الصحوة الإسلامية التي تعم المجتمع الماليزي ويقوم بين الحين والآخر بجولة حول مدن ماليزيا لتبليغ رسالة الإسلام للمجتمع الماليزي ويحثهم على التمسك بتعاليم الدين الإسلامي والالتزام بأحكام الله عز وجل.

والمفتي في المجتمع الماليزي يقوم بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويحارب كل المظاهر غير الإسلامية من البدع والخرافات المنتشرة في المجتمع ويوجههم نحو المظاهر الإسلامية التي يحثها الإسلام الحنيف ويصلح المجتمع حتى يكون مجتمعا إسلاميا في كل مرفق من مرافق الحياة كما أن المفتي يقوم بمحاربة الخرافات والبدع وفرق الصوفية المنحرفة وغيرها من العادات المضادة لتعاليم الإسلام، ولا يتردد المفتي في إصدار الفتوى التي تبين كون تلك الخرافات خارجة عن الإسلام

تماما. فمن تلك الجماعات هي جماعة دار الأرقم الذي يرأسها الحاج أشعري محمد. فقد تم إصدار الفتوى من لجنة الإفتاء بشأن هذه الجماعة بوقف نشاطهم ومصادرة جميع الكتب والمجلات التي صدرت من تلك الجماعة. وذلك لأن المعتقدات والتعاليم التي اعتنقوها باطلة وخارجة تماما عن الإسلام.

وقد حدث مرة عام ١٩٩٢م أن تفرق المسلمون في ولايتي كلنتان وترنجانو إثر الانتخابات العامة، وبلغ الاختلاف أوجّه عندما أقام المسلمون جماعتين في مسجد واحد، وامتنعوا عن الاختلاط ببعضهم البعض تعصبا لأحزابهم السياسية، وعندئذ أخذ المفتون الماليزيون مع جبهة العلماء الأجلاء موقفا صارما وخطوة إيجابية بتوعية المسلمين في تلك الولايات وتوجيههم نحو الالتزام بالإسلام الحنيف الذي يدعو إلى الأخوة الإسلامية وبدأوا يشعرون بجهالتهم وخطئهم بعد فترة من الزمن. فعادوا إلى ما كانوا عليه بفضل الله(١).

كما أن المفتي منوط به المشاركة مع لجنة تطوير مناهج الدراسات الإسلامية والعلوم الشرعية، وتقويمها وفق ما أراده الإسلام الحنيف لمحاربة الأمية والجهالة بين الطلاب عامة والمسلمين خاصة. وهذه الخطوة الإيجابية تهدف أيضا لإظهار الجيل القرآني الذين يتحلون بآداب إسلامية رفيعة ويتخلون عن الرذائل المذمومة والمظاهر الأجنبية ولمحاربة الانحطاط الأخلاقي الذي يفشو بين الشباب والشابات لأنهم عماد الدولة وأنهم خلف الحكومة في المستقبل.

ونتيجة ذلك، تم تنفيذ هذه المشروعات التربوية في المدارس كلها في ماليزيا. وبناء على ذلك، فإن مشاكل الانحطاط الأخلاقي بين الطلاب بدأت تقل كما أن أكثر الطلاب متفوقون في دراستهم ويمكن ملاحظة أثر مناهج الدراسات الإسلامية في سلوكياتهم وخلال تفاعلهم مع القضايا الإسلامية.

(١) ينظر: دور المفتي في المجتمع الماليزي: أنكو زكي أنكو أحمد علوي، مجلة إدارة الفتوى والبحوث، ٢٠١٥م، ص١٨٩.

وبناء عليه، فإنه يمكن القول بأن المفتي يقوم بدَور بل أدوار في حل المشاكل التي تحيط بالمجتمع في ماليزيا وهو المسؤول الأول قبل الآخرين الذي يتحمل على كتفه مسؤولية توجيه عامة الناس وتوعيتهم بتعاليم الدين الصحيحة وإزالة الأوهام والغموض في فهم أمور دينهم وحياتهم.

وإذا حدثت واقعة ما في مجالات مختلفة من سياسة واقتصاد واجتماع وغير ذلك فإن المفتي هو الشخص الأول الذي يتأثر بما حدث ويسارع إلى مراجعة تلك الواقعة وتحليلها والنظر فيها من كل جوانبها المختلفة ظاهرها وخافيها مع مراعاة أحوال العرف والعادة ومقاصد الشريعة وإيجاد الحلول الشافية لها قبل تفجر الفوضى والاضطراب بين الناس. وهذه هي من بين المواصفات الهامة التي يتصف بها المفتي ويترسمها في حياته العامة وأثناء قيامه بمهمة الإفتاء.

مدى إلزامية الإفتاء في ماليزيا:

إن الفتاوى في أصلها غير ملزمة شرعا ولكنها تكون ملزمة بعد إصدارها على سبيل وضعها القانون، فإذا اشتبه أمر من الأمور الشرعية على عوام المسلمين أو من كان له ولاية الحكم وغيرهم، فعليه أن يستفتي من حضرة المفتي وبمقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل. وإن الالتزام قضاء بفتوى المفتي فيما يشتبه من الأحكام الشرعية على المسلمين والحكومة نراه واضحًا في اللائحة القانونية المصدقة التي وثقتها حكومة كل الولايات الماليزية، وذلك:

"إذا أصبحت الفتاوى بيانًا رسميًا للولاية ونشرت في الجريدة الرسمية فإنها عندئذ تصبح ملزمة على كل مسلم يستوطن في ولاية نجري سمبيلن وتصير تعاليم دينية شرعية. ولذلك، يجب شرعًا وقانونًا على كل مسلم أن ينقاد ويذعن لهذه الفتاوى ويلتزم بها إلا ما أباح له الشرع عدم انقياد لهذه الفتاوى لسبب اختلاف رأي أو اختلاف عقدي أو اختلاف مذهبي"[(١)].

(١) ينظر: قانون الشريعة الإسلامية (نجري سمبيلن)، رقم ١، لعام ١٩٩١م، الفصل ٣٠.

وفي اللائحة القانونية لولاية فرسكوتوان ينص البند أيضا:

"إذا أصبحت الفتاوى بيانًا رسميًا للولاية ونشرت في الجريدة الرسمية، فإنها عندئذ تصبح مُلزمة على كل مسلم يستوطن في ولاية فرسكوتوان، وتصير تعاليم دينية شرعية. ولذلك، يجب شرعًا وقانونًا على كل مسلم أن ينقاد ويذعن لهذه الفتاوى ويلتزم بها إلا ما أباح له الشرع عدم انقياد لهذه الفتاوى لسبب اختلاف رأي أو اختلاف عقدي أو اختلاف مذهبي"(١).

وكذلك ينص البند في اللائحة القانونية لولاية فاهنج(٢).

إن للمفتي أيضا دَورًا مباشرًا في تقنين الشريعة الإسلامية وتعديلها وتنقيحها إذا اقتضت الضرورة وغير ذلك مما يتعلق بشؤون الدين الإسلامي والعادات الملايوية حتى يطابق ذلك القانون مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وذلك لأنه عضو رسمي في لجنة تشريعي في مرحلة أو مستوى إداري وعملي ويعطي له فرصة واسعة لإبداء رأيه الشرعي ولإسهام بعلمه الديني في إرشاد الحكومة وتوجيههم في كل مشروعاتهم الاجتماعية وبرامجهم السياسية نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية عند قيام الاجتماعات واللقاءات فيه.

ومن هنا، يتبين مدى عظمة مسؤولية المفتي ومساهمته الكبيرة في تسيير تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع الماليزي كما فرضه الله عز وجل ذلك على المسلمين قاطبة.

وإن مهمة المفتي في المجتمع الماليزي هي الإجابة عن حكم شرعي في قضية مستجدة، وأن أعمال الإفتاء مقصورة على المفتي وحده، ولا يعتبر الرأي أو القول الصادر عن المفتي فتوى إلا بعد أن تنشر في الجريدة الرسمية وتصبح بعد ذلك فتوى رسمية، وملزمة على كل مسلم يقيم في تلك الولاية. وعليه فإنه يجب – شرعا وقانونا

(١) ينظر: قانون الشريعة الإسلامية (ولاية فرسكوتوان)، رقم ١، لعام ١٩٩١م، الفصل٣٤، ص٢٤، ٢٥.
(٢) ينظر: قانون الشريعة الإسلامية (ولاية فاهنج)، رقم ٣، لعام ١٩٩١م، الفصل ٣٢، ص٣٠.

– على كل مسلم أن يذعن لهذه الفتاوى ويلتزم بها إلا من رخصت له الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث

إشكالية الإفتاء في الصين[١]

الجمعية الإسلامية الصينية... البوابة الرسمية لمسلمي الصين:

الجمعية الإسلامية الصينية هي منظمة دينية وطنية تجمع تحت جناحيها جميع المسلمين الصينيين من العرقيات كافة، ويقع مقرها في مدينة "بكين". وكان الإعداد لتأسيسها قد بدأ في عهد الرئيس والزعيم المُحرّر للصين وباني الدولة الشعبية والاشتراكية الصينية (ماوتسي تونغ) في يوليو ١٩٥٢، بجهود الشخصيات الإسلامية الصينية الأشهر، بمن فيهم (ليو غه بينغ)، و(يانغ جينغ رن)، و(دا بو شنغ)، و(ما جيان)، و(بانغ شي تشيان)، و(ما يوه هواي) وغيرهم، واكتمل تأسيسها في بكين، بتاريخ ١١ مايو من العام التالي ١٩٥٣.

وتعتبر هذه الجمعية أول منظمة وطنية إسلامية موحدة، ومثّل ذلك أمرًا غير مسبوق في تاريخ الصين، ويدل دلالة واضحة على تحقيق الوحدة الكبرى لجميع المسلمين من العرقيات المختلفة. وشكلت الجمعية جسرًا بين الحزب والحكومة والجماعات المسلمة. وعقدت الجمعية تسعة مؤتمرات وطنية خلال أكثر من ٥٠ عامًا بعد تأسيسها، وكان الرؤساء السابقون هم (بُرهان شهيدي)، (محمد علي تشانغ جي)، (الياس يا شين هي)، (صليحة آن شي وي)، والرئيس الحالي هو (هلال الدين تشن قوانغ يوان).

---

(١) مصادر إعلامية استخدمت في جمع وإعداد الدراسة:

١/ "مجلة الصين اليوم" مقالة بعنوان: "الجمعية الإسلامية الصينية تاريخ من التضامن الوحدة"، بقلم ماجد تشنغ بوه رونغ.

٢/ شبكة الصين. أضواء على الجمعية الإسلامية الصينية.٢٠١٤/٠٩/٢٤.

٣/ نقابة معلمي القرآن الكريم – ليبيا – فيسبوك.

٤/ موقع "حلقات".

٥/ المواقع الصينية باللغة العربية.

*عضو ناشط في الفرع الاردني للاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء الصين ومسؤول الملف الاسلامي في الصين ومسؤول المطبوعات والمنشورات "بالاتحاد الدولي".

وتهدف الجمعية إلى توحيد وقيادة المسلمين الصينيين من كل الطوائف لدعم قيادة الحزب الشيوعي الصيني والنظام الاشتراكي، والإمتثال للقوانين وأنظمة الدولة، وانتهاج طريق لتكيف الإسلام مع المجتمع الاشتراكي، والمُضي قُدمًا في التمسّك بالتقاليد الجميلة للإسلام والوطنية، وطاعة الله وحب الناس، والدعوة إلى التحلي بمكارم الأخلاق، لنيل الخير في الدنيا وحياة أبدية في الآخرة، ودعم فكرة السلام، والتمسّك بمبدأ الاستقلال والإدارة الذاتية، والحفاظ على الانسجام الديني والوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي، وتوحيد الوطن والسلام العالمي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإسهام في بناء مجتمع متناغم.

الأنشطة والمهام الرئيسية للجمعية:

أ) تنفيذ المفهوم العلمي للتنمية وحفز المسلمين للمشاركة بنشاط في بناء الحضارات المادية الاشتراكية والسياسية والروحية والايكولوجية على هدى نظرية دنغ شياو بينغ والفكر الهام "للتمثيلات الثلاثة" من أجل خدمة التنمية المستقرة للوطن بشكل عام.

ب) مساعدة الحكومة في تنفيذ سياسة الصين الخاصة بالحرية الدينية، والقيام بدور همزة وصل لحماية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية من المسلمين.

ج) رعاية الشؤون الإسلامية في إطار الدستور والقوانين واللوائح والسياسات، وتنفيذ الأنشطة الإسلامية.

د) القيام بأعمال تفسير القرآن الكريم وتنفيذ بناء الفكر الإسلامي، وتقديم تفسيرات للقضايا الدينية التي تهم المسلمين وفقًا لروح الإسلام الأساسية والتنمية الاجتماعية وتماشيًا مع تقدم العصر.

هـ) تنظيم التعليم الإسلامي وتدريب العاملين في حقل التعليم الإسلامي.

و) استكشاف وترتيب التراث التاريخي والثقافي الإسلامي الممتاز، وإجراء دراسات أكاديمية ثقافية إسلامية، ودراسة وترجمة ونشر الكتب الإسلامية.

ز) إعداد القواعد الإدارية واللوائح الداخلية السليمة للإسلام.

ح) توجيه أعمال الجمعية الإسلامية في أنحاء البلاد.

ط) دفع فروع الجمعية الإسلامية والمساجد في أنحاء البلاد إلى القيام بخدمة الوطن والشعب وخدمة المجتمع لدعم القضية الإسلامية.

ي) تنظيم سفر جميع العرقيات من المسلمين إلى مكة المكرمة لأداء الحج.

ك) تنفيذ التبادلات الودية مع الدول الإسلامية والمنظمات الإسلامية، وتعزيز التبادلات والتعاون بينها والصين.

وتضم المؤسسات التابعة للجمعية على الإدارة العامة، وإدارة الشؤون الإسلامية، والإدارة الدولية، ومكتب التفسير، ومكتب الحج، وإدارة الدراسات الثقافية الإسلامية، ومكتب تحرير مجلة "المسلمين الصينيين"، وكذلك ادارات أخرى تقتضيها احتياجات العمل الإضافية.

ومع تطور الأوضاع، استحدث توسّع جديد لأعمال الجمعية. وأكد الاجتماع المشترك للمجلس الوطني لأمناء فروع الجمعية الذي عقد عام ١٩٩٦ في بكين، تعزيز بناء الجمعية نفسها، والسعي إلى جعل الإسلام يتكيف مع قضايا المجتمع الاشتراكي وبإبداع، وانطلاق الأنشطة التي أقرت لتوليد نموذج لدور المساجد.

وقد عُقد الاجتماع الثالث للدورة السادسة للجنة الدائمة للجمعية في عام ١٩٩٨ على كيفية إدارة المعهد الإسلامي لتكثيف قضايا التدريب الإسلامي للقرن الجديد، وأجريت دراسة متأنية ومناقشات جدية، وتشكّلت آراء متوافق عليها.

وتقيم الجمعية بشكل منتظم مسابقات لتلاوة القرآن الكريم وخطب الوعظ، ويتم اختيار مشاركين من مساجد بجميع أنحاء البلاد لحضور هذه المسابقات في بكين. ويتم ايضًا اختيار الممثلين الممتازين للاشتراك في مسابقات التلاوة في المملكة

العربية السعودية ومصر وماليزيا وغيرها من البلدان. وتدفع الجمعية من خلال ذلك الى تنمية الشؤون الثقافة الإسلامية الصينية، وتعزيز التبادلات الثقافية بين المسلمين الصينيين ومسلمي الدول الأخرى.

ومن أجل تعزيز العلاقات بين مختلف مسلمي العرقيات في البلاد ولتوجيه عمل فروع الجمعية، قامت الأخيرة بإنشاء صلات واسعة مع فروع الجمعية الإسلامية بالمقاطعات والبلديات والمناطق الذاتية الحكم. وكثيرًا ما ترسل الجمعية موظفين إلى أنحاء البلاد لفهم وضع حياة المسلمين ومساعدتهم على حل بعض المشاكل المتعلقة بالحياة الدينية الإسلامية.

ووفقًا للإحصاءات الصينية الناشرة بالعربية، فإن هناك أكثر من ٥٠٠ فرع للجمعية الإسلامية في جميع أنحاء البلاد، ويبلغ عدد الموظفين أكثر من عشرة آلاف شخص، ويتمسك الموظفون بخدمة المسلمين عبر حماسهم واندفاعهم في أعمالهم.

وعقد المؤتمر الإسلامي الوطني الصيني التاسع بمدينة بكين في ديسمبر عام ٢٠١١، وحضر المؤتمر ٣٦٧ ممثلًا للمسلمين من كافة المجالات في جميع أنحاء البلاد.

وطالب المؤتمر الجمعية الإسلامية الصينية الجديدة بتنفيذ المهام التالية بنشاط:

أ) الاستمرار بثبات في مساعدة الحزب والحكومة على تنفيذ سياسة الحرية الدينية والمبادئ الدينية الأساسية بالكامل، واتباع طريق تكيف الاسلام مع المجتمع الاشتراكي بثبات، وارشاد جميع المسلمين من مختلف العرقيات إلى المشاركة بنشاط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء مجتمع مزدهر.

ب) رفع راية الوطنية والوحدة والتقدم عاليًا، والتنفيذ الكامل لكلمة هامة لرئيس اللجنة الوطنية العاشرة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني جيا تشينغ لين في اجتماع الذكرى العاشرة للأعمال التفسيرية، والفهم التام لأهمية أعمال التفسير، واتخاذ تدابير فعالة لتعميق العمل التفسيري، وتعزيز بناء الفكر الإسلامي، والتمسك

بروح الأساسية للإسلام، ودحض المغالطات والتطرف الديني، والإسهام في حماية الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي، وتوحيد البلاد.

ج) مواصلة تعزيز تطوير التعليم الإسلامي، وتأهيل الجيل المقبل من الخلفاء المؤهلين لقضية الإسلام تأهيلا عاليا، وتعزيز بناء معاهد إسلامية في أنحاء البلاد، واكمال مشروع توسيع المعهد الإسلامي الصيني بشكل جيد لمواكبة رعاية قيادة الحزب ورغبات المسلمين.

د) تعزيز أعمال الإعلام والنشر للثقافة الإسلامية وبحوثها الأكاديمية، ووراثة وتطوير تقاليد الإسلام الجميلة في الصين، ومواصلة تعزيز التنمية السليمة للدين الإسلامي في الصين عبر تقوية المرشد الفكري والنظري الايجابي من خلال البحوث الثقافية والأكاديمية.

هـ) تعزيز تنظيم الحج، والتحسين المستمر للخدمات، وضمان الحج بسلامة ونظام وتهذيب تحت إدارة معيارية.

و) العمل بنشاط على تنمية الاتصالات الودية مع الدول الأخرى، وتعزيز التبادلات والتعاون الدولي، وتعزيز الصداقة بين المسلمين الصينيين والعالم الإسلامي.

ز) تعزيز البناء الذاتي للجمعية نفسها، والمواصلة في تحسين أسلوب العمل وتحسين تأهيل الموظفين وقدراتهم العملية لخدمة المسلمين، وتعزيز الوعي بالوضع العام والمسؤولية وروح الخدمة والتعلم والدراسة، ومساعدة الدوائر الحكومية على أداء الأعمال الإسلامية بشكل جيد.

فيما سبق عرضنا الهيئات والمنظمات الإسلامية في الصين، وتطرّقنا الى الجمعية الإسلامية الصينية، التي هي أول منظمة وطنية إسلامية موحَّدة ووطنية وفاعلة، تجمع بحنو وأُلفة المسلمين الصينيين من العرقيات والشعوب والقوميات كافة، ويقع مقرّها في العاصمة بكين. إضافة الى ذلك، عرضنا الأنشطة والمهام الرئيسية

للجمعية الضامنة تنفيذ رؤيتها الدينية والوطنية، بكل تفرّعاتها ومنها، الاجتماعية والأخلاقية.

وقد راعينا مراعاة كاملة، كعادتنا التوثيقية والصداقية مع الصين، أن نستخدم ونوظّف المراجع الصينية في دراساتنا ومقالاتنا، وننأى بأنفسنا عن المراجع الأجنبية، لأن عددًا كبيرًا منها ليس صديقًا للصين، ولا يَذكر الحقائق، ولا يُقيم وزنًا للوقائع الصينية. وفي أعمال ونشاطات الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب حلفاء الصين، نؤكد ما وسعنا الجهد على ضرورة الأخذ بكل الاعتبار المراجع الصينية الرئيسية الرسمية، حِرصًا على تبنّي المعلومة الواقعية كما هي، والى جانبها التحليل الصحيح، فتكون المادة الإعلامية قابلة للانتشار، وتصبح تفعيلاتها واستهدافاتها عاكسة لحرف واضح وكلمة غنية، وهو أسُّ العلم الصحفي العلمي، وعلوم الدراسة والعرض والتحرير الصحفي، القائم على قواعد ومبادئ وأسس يعرفها أصحابها من اصحاب الطريق، والأكاديميين الصحفيينن والمهنيين، والخبراء.

ولا بد أن نذكر هنا، أنه وبرعاية من الحكومة الصينية المركزية، عقد المؤتمر الوطني الأول لممثلي المسلمين في ١١ مايو عام ١٩٥٣ في بكين، وقد شكّل هذا حدثًا دوليًا لا جدال فيه، سيّما انه كان أُعلن رسميًا عن تأسيس الجمعية الإسلامية الصينية لدولة كبرى وصديقة وشعب عديده ضخم، ومقرها الرئيس في بكين (الى اليوم)، وانتخب برهان الدين باو أر خان رئيسًا لها.

وتعتبر الجمعية الإسلامية الصينية أول جمعية وطنية موحدّة للمسلمين الصينيين، وتمثل مصلحة جميع المسلمين أمام الحكومة الصينية وفي علاقاتها مع دول العالم. وتحت قيادتها تأسست منظمات فرعية على مستويات المقاطعة والمدينة والمحافظة تجاوبا مع المتطلبات الدينية والدنيوية للمسلمين في أنحاء البلاد الصينية. وكان ظهورها يشكل جسرًا فعالًا يربط بين المسلمين من مختلف القوميات وبين الحزب

الحاكم والحكومة، ويدفع بقوة التطور المتناغم بين الاشتراكية والدين الإسلامي الحنيف في الصين. اجبهم نحو المسلمين بكل إخلاص.

وفي حفل تأسيس الجمعية الإسلامية الصينية أعلن رئيسها برهان الدين باو أر خان مبادئ أعمالها، وهي:

١/ مساعدة الحكومة الشعبية على نشر وتنفيذ سياسة حرية الاعتناق الديني في الصين؛

٢/ رفع راية الوطنية عاليا والحفاظ على مبادئ العقيدة الإسلامية الأساسية والتقاليد الإسلامية الحميدة وإظهارها.

٣/ إدارة الشؤون الدينية بمبدأ الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة؛

٤/ تمثيل المصالح الشرعية لجميع المسلمين من مختلف القوميات في كل البلاد والقيام بدور الجسر الرابط بين الحكومة والمسلمين؛

٥/ العمل على التوفيق بين العقائد الدينية وبين الأهداف الاشتراكية؛

٦/ تأييد قيادة الحزب الشيوعي الصيني وخطه الأساسي في المرحلة الاشتراكية الأولية؛

٧/ حث المسلمين من مختلف القوميات على المشاركة الإيجابية في بناء الحضارة الاشتراكية ماديا وروحيا، والالتزام بالقواعد الأخلاقية الاشتراكية؛

٨/ العمل على تعزيز التضامن القومي، والحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي ووحدة البلاد، وصيانة السلام العالمي. اجبهم نحو المسلمين بكل إخلاص.

وفي عام ١٩٥٥ أجازت الدولة تأسيس المعهد الصيني للعلوم الإسلامية بصفته أعلى مؤسسة تعليمية إسلامية في الصين، على أن تتولى الجمعية الإسلامية الصينية قيادته المباشرة. اجبهم نحو المسلمين بكل إخلاص.

ومنذ ولادتها تولت الجمعية الإسلامية الصينية مهمتها كجسر بين جماهير المسلمين والحكومة، فاهتمت بطرح مطالبهم واقتراحاتهم على الجهات الحكومية المعنية، وعملت على تنسيق العلاقات التعاونية بين المسلمين وغير المسلمين في كافة المجالات. وفي سبيل تعميم المعارف الإسلامية أصدرت الجمعية كثيرا من المطبوعات الدينية الهامة باللغتين الصينية والعربية، منها القرآن الكريم والحديث النبوي وغيرهما، كما تشرف على طبع ونشر مجلة المسلم الصيني باللغتين الصينية والويغورية (لغة شعب الويغور المسلم في شينجيانغ)، فضلًا عن الكتب والألبومات التي تعكس حياة المسلمين من مختلف القوميات الصينية. كان إعداد عدد كبير من المتخصصين الأكفاء الذين يستوعبون المعارف الدينية الواسعة والمستوى العالي للغتين العربية والصينية مهمة ملحة أمام الجمعية، لذلك أولت اهتماما عظيما لإدارة المعهد الصيني للعلوم الإسلامية على أفضل وجه.

وإلى جانب ذلك، قبول الطلاب النظاميين أقام المعهد دورات تدريبية مختلفة المستويات للأئمة العاملين في المساجد على نطاق البلاد، وأيضا قدم مساعدات متنوعة لفتح المدارس الإسلامية المحلية في الأماكن التي يتجمع فيها المسلمون بكثرة. وفي الوقت نفسه حثت الجمعية المعلمين العاملين في المعهد على رفع مستواهم الذاتي في التعليم عن طريق جمع وترتيب المعلومات والمطبوعات والتراث الإسلامي من جميع أنحاء البلاد، لكي يقوموا بدراسات عميقة حول الشرائع الدينية الأصيلة وتاريخ الإسلام في الصين.

والعمل "الكلاسيكي" الآخر للجمعية، يتمحور حول تنظيم نشاطات الحج للمسلمين الصينيين، حيث أقامت الجمعية إدارة خاصة تتولى جميع الأعمال المتعلقة بوفود الحج الصينية، مثل الاتصالات الدبلوماسية مع الجهات المسؤولة بالمملكة العربية السعودية، وتلقي طلبات المسلمين الراغبين في أداء فريضة الحج وإرشادهم قبل شروعهم بالسفر.

ومن أجل توفير الضمانات للمسلمين لأداء واجبهم الديني وسلامتهم في الخارج ترسل الجمعية سنويًا فرقة قيادية إلى مكة في موسم الحج، مهمتها تقديم المساعدة والرعاية للحجاج الصينيين هناك، حتى يتم العناية بهم من جانب دولتهم الصينية وقيادتها الوطنية. اجبهم نحو المسلم.

المبحث الربع
إشكالية الإفتاء في ماليزيا

الإفتاء كغيره من المؤسسات في مختلف دول العالم يواجه العديد من الإشكالات، أبرزها النوازل المستجدة، والتطور الرقمي المعاصر، وضرورة مسايرة التقدم العلمي في شتى المجالات مع مراعاة الموروث الفقهي، والضوابط الإفتائية، إلى غير ذلك من انتشار الكثير من الفتاوى المضللة، والتي تتخذ من وسائل التواصل الاجتماعي محضنا سريعا تنتشر من خلاله، إلى غير ذلك.

ومن أهم الإشكاليات التي توجه الإفتاء في العصر الحاضر ما يلي:

١- **الفتوى التي تُنشر في وسائل الإعلام المختلفة:** وأكثرها فتاوى لا تستند إلى أصل شرعي ولا تعتمد على أدلة معتبرة شرعا، وإنما تستند إلى مصلحة موهومة ملغاة شرعا نابعة من الأهواء والتأثر بالظروف والأحوال والأعراف المخالفة لمبادئ وأحكام الشريعة ومقاصدها.

٢- **استخدام الفضائيات ووسائل التواصل الحديثة:** وسيلة لنشر بعض الفتاوى المضللة، فيلحظ المتتبع لمسيرة الفتوى عبر الفضائيات أنها أدت إلى جملة من النتائج السلبية التي لم تكن معروفة قبل نزول نازلة "الفضاء الإعلامي المفتوح" دون ضوابط وقيود، ومن أهم هذه الآثار السلبية:

أولًا: نشر الآراء الفقهية الشاذة والمهجورة، وذلك لكثرة الفضائيات وكثرة ما تبثه من مادة إعلامية؛ وتبعا لذلك كثرة المتصدرين للفتوى على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم ومناهجهم في التعامل مع الوقائع والأسئلة الواردة إليهم.

وإذا كان الرأي الشاذ مثيرا للجدل إذا صدر من معتقد له فكيف به إذا كان ممن يتصيد الآراء الشاذة الغريبة حبا بالغرائب من الآراء ومحبة للشهرة في ضوء "التنافس المحموم" الذي ينشأ بين الفضائيات أحيانا ولعا "بالإثارة" وتحقيق النجومية ولفت أنظار الناس إلى تلك القناة وبرامجها.

قد لوحظ أحيانا أن بعض الفضائيات تبحث عمن يصرح برأي معارض للرأي السائد أو رأي جمهور العلماء[1].

ثانيًا: أدت عملية تعدد الفتاوى بتعدد قنوات البث واختلافها إلى نشر فكرة "التخير" بين الفتاوى لعوام الناس من حيث المعرفة الفقهية، فالمستقبل للفتوى صغيرا كان أو كبيرا، رجلا أو امرأة يسمع فتاوى مختلفة، وسينظر –بنفسه– وبحسب ما يرتاح إليه، دون منهج أو استدلال، ولسوف يرجح ويختار الفتوى التي تناسبه.

وأكثر من ذلك أيضا أصبح الناس ينظرون إلى الفتوى نظرة استهتار، وإذا لم تعجبك فتوى فلان فهناك غيره.

ثالثًا: أدت الفتوى الفضائية غير المنضبطة إلى وضع علماء الشرع والدعاة عموما موضع (التندر والسخرية أحيانا) بسبب الفتاوى الصادرة عنهم، وأصبحت الفتاوى أحيانا حديث المجالس لا لإشاعة الحكم الشرعي بل لشغل الوقت وتناول العلماء والطعن فيهم.

٣- تأهيل وتدريب المفتين:

إن مهمة الإفتاء من الأهمية بمكان بحيث أنها تؤدي دورًا كبيرا في المجتمع واستقراراه ونشأته، وتبليغ رسالة الإسلام الصحيحة دون خلل أو شطط، وهذه المهمة لكي تصل بنجاح إلى متلقيها لابد من تأهيل وتدريب القائمين عليها، ولهذا تقوم مؤسسات الإفتاء في ماليزيا على اختيار من يتحقق فيه الصفات اللازمة والمؤهلين للفتوى، كما أن هناك برامج في الجامعة الإسلامية تختص بإعداد المفتين وتأهيلهم، إضافة إلى البعثات العلمية التي تتم إلى كثير من الدول العربية والإسلامية لتدريب

(١) ينظر: ضوابط الفتوى عبر الفضائيات، دكتور عبدالناصر أبوالبصل، بحث منشور على موقع دار الإفتاء الأردنية، أضيف بتاريخ: ٣١-٠٥-٢٠١٢.

المفتين، والتعاون بين كثير من هيئات ومؤسسات الإفتاء في العالم، كما هو الحال مع دار الإفتاء المصرية، والأزهر الشريف، وغيرها(١).

ويعتبر تدريب وتأهيل المفتين من أهم التحديات التي تواجه دور ومؤسسات الإفتاء في العالم، حيث إن الإفتاء خاصة يحتاج إلى ملكة فقهية ومران وتمرس وارتياض على أقوال الفقهاء وخلافاتهم، ومأخذهم في الأحكام الفقهية، وكيفية الاستدلال، وتنزيل الأحكام على الوقائع، وتعاملاتهم مع الأدلة وطرق تدريبها ومراعاتها للمقاصد وتفعيلها، ورتب الفقهاء ومكانة تخريجاتهم وترجيحاتهم واجتهاداتهم، وغير ذلك. يقول الإمام النووي: "واعلم أن معرفة مذاهب السلف بأدلتها من أهم ما يحتاج إليه لأن اختلافهم في الفروع رحمة وبذكر مذاهبهم بأدلتها يعرف المتمكن المذاهب على وجهها والراجح من المرجوح ويتضح له ولغيره المشكلات: وتظهر الفوائد النفيسات: ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب: ويفتح ذهنه ويتميز عند ذوي البصائر والألباب: ويعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والدلائل الراجحة من المرجوحة ويقوم بالجمع بين الأحاديث المتعارضات والمعمول بظاهرها من المؤولات"(٢).

ويزيد من ضرورة تأهيل وتدريب المفتين ما يعانيه العالم الإسلامي من بلابل فكرية، وقلاقل اجتماعية، وفتن سياسية، ومحن اقتصادية، واعتماد الكثيرين على الفتاوى المنتشرة هنا وهناك من غير المتخصصين، الأمر الذي أدى إلى ضلالات فكرية، استبيحت بها الدماء، وانتهكت بها الأعراض، وحلّ بها الفساد.

وقد صدرت توصيات عديدة بإعداد مؤسسات إفتائية تختص بإعداد المفتين، حيث صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي الذي

---

(١) ينظر: مقال بعنوان: نقل تجربة دار الإفتاء المصرية إلى ماليزيا، جريدة الوفد المصرية، لثلاثاء, ٢٣ أبريل ٢٠١٣م، ١٥:٠٢.

(٢) المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، د.ت، ٥/١.

عام ٢٠٠٦ م، القرار رقم (١٥٣)، والذي جاء فيه: "أن يكون الإفتاء علمًا قائمًا بنفسه يدرس في الكليات والمعاهد الشرعية ومعاهد إعداد القضاة والأئمة والخطباء".

وفي المؤتمر العالمي الذي أقامه المركز العالمي للوسطية بدولة الكويت تحت عنوان "منهجية الإفتاء في عالم مفتوح: الواقع الماثل، والأمل المرتجى"، في الفترة من ٩ إلى ١١ جمادى الأولى ١٤٢٨هجرية، والموافق ٢٦- ٢٨ مايو ٢٠٠٧ م، والذي كان من توصياته: "الدعوة لإنشاء مراكز ومعاهد للتعليم والتدريب على الفتوى واستكمال أدواتها".

وأيضًا في المؤتمر العالمي للفتوى وضوابطها، الذي عقده المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في الفترة ٢٠ إلى ٢٣ من المحرم ١٤٣٠هجرية والموافق ١٧-٢٠ يناير ٢٠٠٩م، وكان من أهم توصياته التي طالب بها، التوص ية رقم (١٥): "إنشاء معاهد عليا للإفتاء يدرس فيها المتفوقون من خريجي كليات الشريعة ليتأهلوا لهذا الشأن".

٤- معايشة الواقع المعاصر:

إن من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الإفتائية ما تعيشه المجتمعات اليوم من واقع يختلف اختلافا كليا عن ذي قبل، ولابد للمفتي من مسايرة هذه الوقائع واعتبارها في الفتوى، حيث إنه "لا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم، أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علمًا"[(١)].

وقد عرضت للأمة نوازل لم بخطر ببال العلماء الماضين وقةعها، فكانت الحاجة إلى الإفتاء شديدة لبيان حكم الله تعالى في هذه النوازل العديدة، إذ لا يعقل أن تقف شريعة الله تعالى عاجزة عن تقديم الحلول الناجحة لمشكلاتهم، وهي شريعة صالحة لكل زمان ومكان.

(١) إعلام الموقعين، لابن القيم ٨٨/١.

ومسايرة الواقع الماليزي يعتبر من أهم أولويات المؤسسات الإفتائية؛ إن أن مؤسسة الفتوى في كل ولاية هي المنوط بها تحمل المسئولية الكاملة للفصل في كل قضية تتعلق بشئون الدين الإسلامي وإرشاد المجتمع الماليزي نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وهي مسئولة أيضًا عن العادات الملاوية في ماليزيا، بل إن المفتي يشارك الحكومة الماليزية في تيسير تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مرفق من مرافق الحياة في المجتمع ومراقبتها حتى لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية(١).

ومن لوازم ذلك أيضًا دراسة ما يتعلق بالنوازل المختلفة، مثل جائحة كورونا، وبيان ما يتعلق بها من أحكام فقهية في العبادات، والطهارة، والمعاملات، والجنائز وغيرها.

وأيضًا من اللوازم الضرورية لمراعاة الواقع هو ضبط الخطاب الإفتائي ومراعات عناصر المجتمع الماليزي، فإن المجتمع الماليزي يتميز بتنوعه واختلاف أطيافه، وتعدد الديانت فيه، وبالرغم من أن الديانة الإسلامية تمثل نسبة كبيرة من المجتمع الماليزي إلا أنه من الضروري مراعاة ذلك.

وقد راعى القانون الماليزي الاختلاف العقدي في الفتاوى وبخاصة إذا صارت الفتوى ملزمة، حيث نص على ما يلي:

"إذا أصبحت الفتاوى بيانًا رسميًا للولاية ونشرت في الجريدة الرسمية فإنها عندئذ تصبح ملزمة على كل مسلم يستوطن في ولاية نجري سمبيلن وتصير تعاليم دينية شرعية. ولذلك، يجب شرعًا وقانونًا على كل مسلم أن ينقاد ويذعن لهذه الفتاوى ويلتزم بها إلا ما أباح له الشرع عدم انقياد لهذه الفتاوى لسبب اختلاف رأي أو اختلاف عقدي أو اختلاف مذهبي"(٢).

(١) ينظر: مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية، ص٩٣.
(٢) ينظر: قانون الشريعة الإسلامية (نجري سمبيلن)، رقم ١، لعام ١٩٩١م، الفصل ٣٠.

الخاتمة

أولا : النتائج

ومما تقدم توصل الباحث الى عدة نتائج منها ما يلي:

١- أن الإفتاء من الأمور الضرورية في الإسلام، وقد اهتم النبي صلى الله عليه وسلم به، ومارسه بنفسه، كما اهتم بتدريب الصحابة على الإفتاء حتى يستطيعوا تحمل هذه المسئولية العظمى، فمهمة الإفتاء من الأهمية بمكان بحيث أنها تؤدي دورًا كبيرا في المجتمع واستقراراه ونشأته، وتبليغ رسالة الإسلام الصحيحة دون خلل.

٢- ويعتبر تدريب وتأهيل المفتين من أهم التحديات التي تواجه دور ومؤسسات الإفتاء في العالم.

٣- تعتبر قارة آسيا هي شعلة البداية لانطلاق الإسلام إلى ربوع الأرض.

٤- أن الفتوى في ماليزيا هي اتفاق جميع المفتين الماليزيين وتكون مطبقة على كل الولايات الماليزية.

٥- إن الفتاوى في أصلها غير ملزمة شرعا ولكنها تكون ملزمة بعد إصدارها على سبيل وضعها القانون، فإذا اشتبه أمر من الأمور الشرعية على عوام المسلمين أو من كان له ولاية الحكم وغيرهم، فعليه أن يستفتي من حضرة المفتي وبمقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل. وإن الالتزام قضاء بفتوى المفتي فيما يشتبه من الأحكام الشرعية على المسلمين والحكومة.

٦- المفتي هو الشخص الأكثر تأثرًا بما يحدث على الساحة، وهو أول من يسارع إلى دراسة الوقائع المستجدة وتحليلها والنظر فيها من كل جوانبها المختلفة، مع مراعاة أحوال العرف والعادة ومقاصد الشريعة وإيجاد الحلول الشافية لها، كما أنه يقوم نتفهيم أمور دينهم وحياتهم، وأن المفتي في المجتمع الماليزي

يقوم بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويحارب كل المظاهر غير الإسلامية من البدع والخرافات المنتشرة في المجتمع.

٧- أن للحكومة حق تعيين المفتي أو القاضي منصب الإفتاء أو القضاء في ماليزيا.

٨- جمعية الإسلامية الصينية هي منظمة دينية وطنية تجمع تحت جناحيها جميع المسلمين الصينيين من العرقيات كافة، ويقع مقرها في مدينة "بكين". وكان الإعداد لتأسيسها قد بدأ في عهد الرئيس والزعيم المُحرّر للصين وباني الدولة الشعبية والاشتراكية الصينية (ماوتسي تونغ) في يوليو ١٩٥٢، بجهود الشخصيات الإسلامية الصينية الأشهر، بمن فيهم (ليو غه بينغ)، و(يانغ جينغ رن)، و(دا بو شنغ)، و(ما جيان)، و(بانغ شي تشيان)، و(ما يوه هواي) وغيرهم، واكتمل تأسيسها في بكين، بتاريخ ١١ مايو من العام التالي ١٩٥٣.

٩- ومن أهم الإشكاليات التي توجه الإفتاء في العصر الحاضر في ماليزيا ما يلي:

- أولًا: نشر الآراء الفقهية الشاذة والمهجورة.
- ثانيًا: أدت عملية تعدد الفتاوى بتعدد قنوات البث واختلافها إلى نشر فكرة "التخير" بين الفتاوى لعوام الناس من حيث المعرفة الفقهية، فالمستقبل للفتوى صغيرا كان أو كبيرا، رجلا أو امرأة يسمع فتاوى مختلفة، وسينظر -بنفسه- وبحسب ما يرتاح إليه، دون منهج أو استدلال، ولسوف يرجح ويختار الفتوى التي تناسبه.
- ثالثًا: أدت الفتوى الفضائية غير المنضبطة إلى وضع علماء الشرع والدعاة عموما موضع (التندر والسخرية أحيانا) بسبب الفتاوى الصادرة عنهم، وأصبحت الفتاوى أحيانا حديث المجالس لا لإشاعة الحكم الشرعي بل لشغل الوقت وتناول العلماء.

ثانيا : التوصيات

ومن خلال ما تقدم نوصي بما يلي:

١- الاهتمام بدراسة إشكالية الإفتاء في قارات أخرى فيها من مؤسسات تهتم بالافتاء.

٢- دراسة الظواهر الجديدة في المجتمعات ومواجهتها بالفتاوى الصحيحة المدروسة من جهات متخصصة في مجالاتها.

٣- العمل على اصلاح الاشكاليات التي تؤدي الى ضعف الافتاء ومواجهتها بالدراسات الاكاديمية والعلمية.

٤- دراسة وبحث اشكاليات الافتاء في كل دولة اسلامية أو غير اسلامية بأبحاث جامعية للدراسات العليا أو أبحاث محكمة.

٥- عقد المؤتمرات الدولية والعالمية التي تعالج الإشكاليات الخاصة بالافتاء في الدول الاسلامية أو في المؤسسات الاسلامية التي توجد في الدول الاروبية والتي تمثل اقليات اسلامية في تلك الدول.

٦- هناك عدة عناوين تصلح للبحث والدراسة قد تفتح للباحثين آفاقا جديدة من خلالها نستطيع أن تصل الى حلول علمية مدروسة ومن تلك العناوين:

- اشكاليات الافتاء في قارة أوربا
- اشكاليات الافتاء الخاصة بالاقليات الاسلامية
- دور مؤسسات الافتاء في بناء العقيدة الصحيحة للمسلمين الجدد.

والله من وراء القصد

المصادر والمراجع

(١)- إحكام الفصول.

(٢)- الإحكام، للآمدي.

(٣)- أخبار القضاة، أبو بكر محمد بن خلف بن حيان البغدادي الملقب بوكيع، المتوفى سنة ٣٠٦هـ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م.

(٤)- إرشاد الفحول: للشوكاني.

(٥)- أصول الجصاص.

(٦)- أصول الفقه، لأبي زهرة.

(٧)- إعلام الموقعين عن ربّ العالمين: لابن قيم، أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

(٨)- الإبهاج: للسبكي.

(٩)- البحر المحيط.

(١٠)- الرسالة.

(١١)- الفتاوى الشرعية وإشكالية الثبات والتغير: دراسة تطبيقية في الواقع الماليزي، إروان محمد صبري، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث (الفقه وأصول الفقه)، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١١.

(١٢)- الفتاوى الشرعية وإشكالية الثبات والتغير: دراسة تطبيقية في الواقع الماليزي.

(١٣)- الفقيه والمتفقه.

(١٤)- اللائحة القانونية الفيدرالية ١٩٩٧م، الجزء الأول، الفصل الأول، مطبعة المحلية الماليزية، كوالالمبور.

(١٥)- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، د.ت، ١/٥.

(١٦)- المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(١٧)- الموافقات.

(١٨)- المواقع الصينية باللغة العربية.

(19)- الموقع الرسمي للولايات الفدرالية الماليزية:

(20)- https://muftiwp.gov.my/ar/info-korporat/profil-pmwp/sejarah.

(٢١)- الموقع الرسمي لمجلس العلماء الأندونيسي:

(٢٢)- https://mui.or.id/sejarah-mui/.

(٢٣)- بيان الدليل.

(٢٤)- تقريب الوصول.

(٢٥)- التلخيص.

(٢٦)- حاشية البناني على جمع الجوامع.

(٢٧)- دور المفتي في المجتمع الماليزي: أنكو زكي أنكو أحمد علوي، مجلة إدارة الفتوى والبحوث، ٢٠١٥م.

(٢٨)- روضة النّاظر: لابن قدامة.

(٢٩)- شبكة الصين. أضواء على الجمعية الإسلامية الصينية.٢٠١٤/٠٩/٢٤.

(٣٠)- شرح القواعد الفقهيّة: للزرقا، أحمد بن الشيخ محمد، صحّحه وعلّق عليه مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ط/٢، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

(٣١)- شرح الكوكب المنير.

(٣٢)- ضوابط الفتوى عبر الفضائيات، دكتور عبدالناصر أبوالبصل، بحث منشور على موقع دار الإفتاء الأردنية، أضيف بتاريخ: ٣١-٠٥-٢٠١٢.

(٣٣)- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث، مجموعة باسم فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

(٣٤)- فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية لمجلس العلماء الإندونيسي، دراسة فقهية مقارنة بقرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، للطالب يوسدي حق، برنامج الدراسات العليا جامعة محمدية بسوراكرتا، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١ م.

(٣٥)- الفروق، أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، د.ت.

(٣٦)- الفقيه والمتفقه.

(٣٧)- قانون الإفتاء لسنة ٢٠٠٦م، المادة: ٤، ٥، والفقرة أ من المادة: ٦، منشور بالجريدة الرسمية الصادرة عن رئاسة الوزراء، وموقع دار الإفتاء العام الأردنية.

(٣٨)- قانون الشريعة الإسلامية (نجري سمبيلن)، رقم ١، لعام ١٩٩١م، الفصل ٣٠.

(٣٩)- قانون الشريعة الإسلامية (نجري سمبيلن)، رقم ١، لعام ١٩٩١م، الفصل ٣٠.

(٤٠)- قانون الشريعة الإسلامية (ولاية فاهنج)، رقم ٣، لعام ١٩٩١م، الفصل ٣٢.

(٤١)- قانون الشريعة الإسلامية (ولاية فرسكوتوان)، رقم ١، لعام ١٩٩١م، الفصل ٣٤.

(٤٢)- قانون المجلس الوطني للأحوال الإسلامية بماليزيا.

(٤٣)- قواطع الأدلة.

(٤٤)- قواعد الفقه.

(٤٥)- قواعد الفقه: لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الصدف، ببلشرز، كراتشي، ط/١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦م.

(٤٦)- كشف الأسرار.

(٤٧)- مجلة الصين اليوم مقالة بعنوان: "الجمعية الإسلامية الصينية تاريخ من التضامن الوحدة"، بقلم ماجد تشنغ بوه رونغ.

(٤٨)- المحصول: للرازي.

(٤٩)- المستصفى.

(٥٠)- المعتمد.

(٥١)- مقال بعنوان: نقل تجربة دار الإفتاء المصرية إلى ماليزيا، جريدة الوفد المصرية، لثلاثاء, ٢٣ أبريل ٢٠١٣م، ١٥:٠٢.

(٥٢)- منهج الفتوى للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، دراسة أصولية تطبيقية موجزة، د. عبد الرحمن بن عبدالله الجبرين، مجلة الجمعية الفقهية السعودية.

(٥٣)- منهج دائرة الإفتاء العام الأردنية في الفتوى، خالد علي هطبول، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، ٢٠٢٠م.

(٥٤)- منهجية الفتوى في المملكة العربية السعودية في الفترة من عام ١٣١٩ وحتى ١٤٢٥هـ/ ١٩٠٢م – ٢٠٠٤م، خالد بن مبروك بن عبد الكريم، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم درمان، ٢٠٠٧م.

(٥٥)- منهجية الفتوى لدى مجمع الفقه الإسلامي الدولي لمحمد عثمان شبير، منشور في مجلة إدارة وبحوث الفتاوى، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا، العدد الأول، ٢٠٠٧ م.

(٥٦)- الموافقات.

(٥٧)- مؤسسة الإفتاء في المجتمع الماليزي: دراسة تحليلية ميدانية، د. أنكو أحمد زكي بن أنكو علوي، دار التجديد، كوالالمبور، ط١، ٢٠٠٨م.

(٥٨)- مؤسسة الإفتاء في عمان في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، خلفان بن سنان، المعهد الأعلة لأصول الدين، الزيتونة، تونس ٢٠٠٦م.

(٥٩)- موقع "حلقات".

(٦٠)- موقع دائرة الإفتاء العام الأردنية، تاريخ الإفتاء العام (الموقع الرسمي على الإنترنت):

GUNzP٠.Yo#٣٩https://www.aliftaa.jo/ShowContent.aspx?Id=zc٢

(٦١)- نحو تفعيل الإفتاء والقضاء في العصر الحاضر، إعداد نحبة من فقهاء الإسلام وقضاة الشرع الإسلامي، ندوة مجمع الفقه الإسلامي بالهند، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٦٢)- نقابة معلمي القرآن الكريم – ليبيا – فيسبوك.

(63)- Hasnan Kasan, 2001 "Institusi Fatwa Dalam Perundangan Negara: Satu Penilaian Menurut Siasah Syar'iyyah". Jurnal Pengajian Umum. Bil, 2 , Bangi: UKM, 37.

(64)- Jabatan Perdana Menteri. 1969. Buku Tahunan Malaysia. Kuala Lumpur: Jabatan Percetakan Negara.